جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

بعنوان:

الصياغة القانونية للمادة الجزائية في التشريع الجزائري

إعداد الطالب:

. عزاز محمد

إشراف الأستاذة:

أجعود سعاد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شارني نوال	محاضر (ب)	رئيسا
أجعود سعاد	أستاذ	مشرفا
مسعود راضية	محاضر (ب)	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة مقدّمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

بعنوان:

الصياغة القانونية للمادة الجزائية في التشريع الجزائري

إعداد الطالب:

. عزاز محمد

إشراف الأستاذة:

أجعود سعاد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
شارني نوال	محاضر (ب)	رئيسا
أجعود سعاد	أستاذ	مشرفا
مسعود راضية	محاضر (ب)	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلأَسمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُم عَلَى ٱلمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنبِـُٔونِي بِأَسمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُم صَٰدِقِينَ (31) قَالُواْ سُبحَٰنَكَ لَا عِلمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمتَنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلعَلِيمُ ٱلحَكِيمُ(32)

سورة البقرة 31 . 32

لا تتحمل الكلية أية مسؤولية عما يرد في هذه المذكرة من آراء

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى وأحمده حمدا طيبا مباركا فيه الذي وفقني
وأنعم علي حتى بلغت العلا، اللهم لك الحمد كما ينبغي
لجلال وجهك وعظيم سلطانك رزقتني من العلم
والطيبات، وكرمتني بالأخلاق، فالحمد لله حتى يبلغ
الحمد منتهاه والصلاة والسلام على أشرف مخلوق
أناره الله بنوره واصطفاه.
أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى البروفيسور
" **أجعود سعاد**" أشكرها على وقوفها على هذا العمل
وتأطيره من بدايته إلى نهايته.
أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة، كما أتقدم بالشكر
الجزيل إلى جميع أساتذتي الذين تتلمذت
على يدهم طيلة خمس سنوات وأخذت منهم الكثير.
وأشكر كل من ساهم في دعمي ومساندتي لإتمام هذا العمل
من بعيد أو قريب

عـــزاز محمد

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى التي بحنانها

ارتويت وبدفئها احتميت، إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها

إلى من كانت دعواتها ضياءا في عتمة أيامي إلى "**أمي الحبيبة**".

إلى من منحني أجمل الألقاب إلى من غرس في روحي مكارم

الأخلاق وشق دروب المشقة والعناء لأنعم بالراحة والهناء

إلى "**أبي الغالي**"_ **رحمه الله تعالى**

إلى بهجتي في الحياة إلى مصدر سروري وفرحتي

زوجتي الكريمة وأولادي أحبتي الصغار

إلى عائلتي عائلة "**عزاز**" كل باسمه وصفته

إلى أهلي وأحبتي من بعيد ومن قريب.

إلى أصدقائي وزملائي كل باسمه وصفته

قائمة المختصرات:

- ص: صفحة.

- ج. ر: جريدة رسمية.

- (د، د، ن): دون دار نشر.

- (د، ط): دون طبعة.

- (م، ش، و): المجلس الشعبي الوطني.

- (م، د): المجلس الدستوري.

- (م): المادة.

- (ق، ع): قانون عضوي.


مقدمة

مقدمة:

تعتبر الصياغة القانونية للمادة الجزائية في التشريع الجزائري من العوامل الأساسية لبناء دولة القانون، إذ تعتبر الأداة التي يعبر بها المشرع عن إرادة الدولة في ضبط السلوك الإجرامي وتحديد العقوبات، وتوطئة العدالة الجنائية في المجتمع.

إن أهمية الصياغة القانونية لا تقتصر على الجانب الشكلي للنصوص القانونية، بل تمتد لتشمل مضمونها أيضًا، كونها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمبدأ الشرعية في القانون الجزائي، الذي يعد حجر الزاوية في العدالة الجنائية، فهذا المبدأ يقتضي أن تحدد الجرائم والعقوبات بدقة ووضوح من خلال نصوص قانونية، دون ترك أي مجال للشك والضبابية أو التفسير غير المضبوط، وذلك لضمان عدم تمكن القضاة أو أعوان الدولة من توسيع أو تضييق نطاق التجريم أو العقاب خارج ما رمى له المشرع وقصده.

دخلت التشريعات الجزائرية منذ الاستقلال مسار تطور ملحوظ، سواء على مستوى البنية أو مضامينها التشريعية، خاصة في مجال القانون الجزائي، حيث عمل المشرع على مسايرة مجمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الاستجابة للمتطلبات التي من شأنها حماية النظام العام مع ضمان الحقوق والحريات الأساسية، وهنا ظهرت الحاجة التي لا غنى عنها في تحسين تقنيات الصياغة للنصوص الجزائية، وهذا بهدف تحقيق فعالية التشريع، وتعزيز الأمن القانوني، وكذا حماية الأفراد من التطبيق التعسفي للقانون أو التفسيرات المتضارب للنصوص القانونية.

إن النص الجزائي جيد الصياغة والبناء ليس مجرد إجراء شكلي فحسب، بل هو عملية معقدة دقيقة، تتطلب معرفة عميقة بالمبادئ التشريعية، وقواعد اللغة القانونية، وفهمًا واضحًا للواقع الاجتماعي المراد تنظيمه. إذ قد تؤدي النصوص القانونية غير الدقيقة أو الغامضة إلى مخرجات خطيرة مثل خرق مبدأ الشرعية على سبيل الذكر لا الحصر، وتعدد الاجتهادات القضائية المتناقضة، بل وقد تؤدي إلى إفلات بعض الجناة من العقاب المناسب

بسبب ثغرات في الصياغة، ولهذا السبب أولى المشرع الجزائري اهتمامًا تاما لصياغة النصوص الجزائية، وذلك من خلال إخضاعها لرقابة هيئات متخصصة في هذا الشأن القانوني، وتنظيمها وفق معايير شكلية من جهة وموضوعية من جهة أخرى، مستمدة من الدستور والمعايير الدولية.

دراسة الصياغة التشريعية في المجال الجزائي تكتسي أهمية علمية وعملية كبيرة؛ فعلى المستوى العلمي تتيح هذه الدراسة بتقييم تطور الفكر التشريعي الجزائري ومدى مسايرته لمبادئ الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، أما على المستوى العملي فتبين أثر جودة الصياغة على التطبيق القضائي وضمان حقوق المتقاضين، وتحقيق الردع العام والخاص، وتعزيز ثقة المواطن في العدالة وفي إرساء دولة القانون.

وتكمن أهمية الموضوع أيضًا في ارتباطه المباشر بجوهر العلاقة بين الفرد والدولة، حيث يحدد بدقة من يتم تجريمه، والعقوبات أو التدابير المترتبة عليه، كما يجعل مندور الصياغة التشريعية يتجلى واضحا في تحقيق الأمن القانوني، ويكشف عن النقائص والعراقيل التي من الممكن أن تعترض هذا الهدف، سواء بسبب الغموض أو التناقض أو عجز النصوص القانونية عن مواكبة التطورات ومسايرتها.

وبزاوية هذا المنظور يهدف هذا البحث إلى تحليل الأسس النظرية والعملية لصياغة النصوص الجزائية في التشريع الجزائري، وذلك من خلال دراسة المبادئ العامة لمحتوى الصياغة القانونية، وكذا من خلال استعراض نماذج تطبيقية من النصوص الوطنية، مع تحسس مواطن القوة والضعف فيها، واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة بتحسين جودتها وصياغتها، لضمان انسجامها مع متطلبات دولة القانون الحديثة، ويضمن حماية الحقوق والحريات الأساسية.

وتصاغ الإشكالية المركزية لهذا البحث من خلال التساؤل التالي:

إلى أي مدى تُسهم الصياغة التشريعية للنصوص الجزائية في التشريع الجزائري في تحقيق الأمن القانوني وحماية الحقوق والحريات الأساسية؟ وما هي المعايير الشكلية والموضوعية التي تحكم هذه الصياغة؟

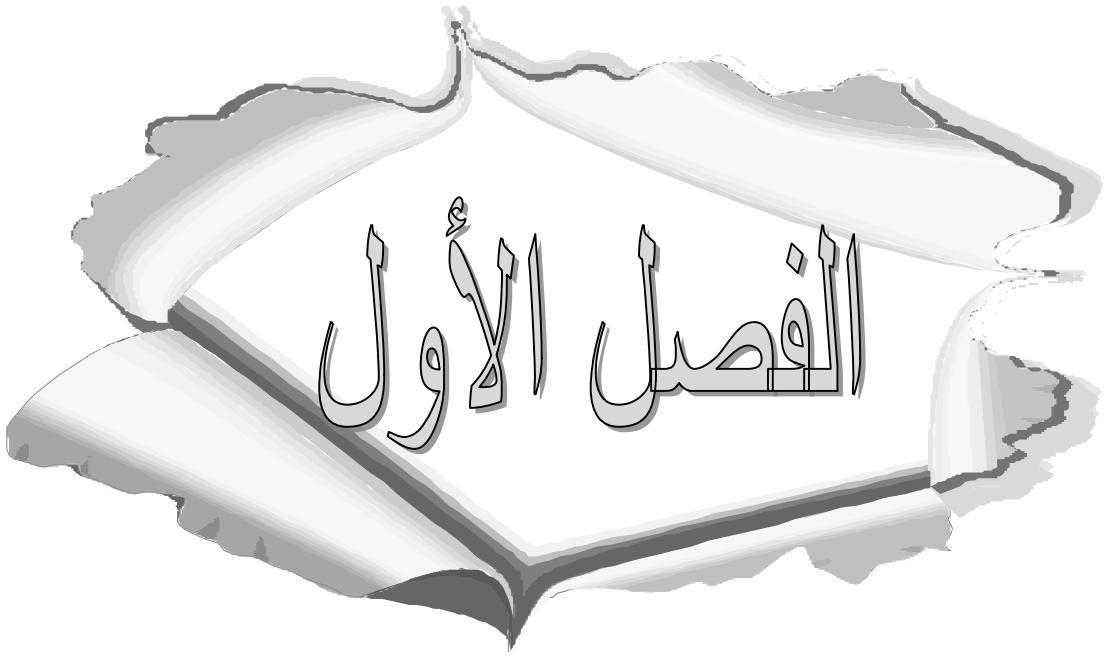
للإجابة عن هذه الإشكالية سيتم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي مع الاستعانة بالمنهج المقارن عند الضرورة لذلك، من أجل استكشاف خصوصيات الصياغة التشريعية في القانون الجزائي الجزائري، وتقييم مدى توافقها واتساقها مع المعايير الدستورية والدولية.

ومنه فإن دراسة الصياغة القانونية في المجال الجزائي تعتبر مساهمة علمية وعملية في تطوير التشريع الوطني الجزائري، وتعزيز فعالية العدالة الجنائية، مما يحقق الأهداف الجوهرية لدولة القانون الحديثة، ويضمن كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية.

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، فقد تم اعتماد خطة بحث ثنائية تتكون من فصلين أساسيين، يسعى كل منهما إلى معالجة شق من أوجه الصياغة القانونية للنصوص الجزائية في التشريع الجزائري.

جاء **الفصل الأول** موسومًا بـ: الأحكام الشكلية للصياغة القانونية للمادة الجزائية، ويتضمن **المبحث الأول** دراسة طرق وأساليب الصياغة الجزائية من خلال عرض كل من الصياغة التقليدية والحديثة، وكذا الخصائص الشكلية التي تميز الصياغة القانونية، بالإضافة إلى الفرق بين الصياغة التشريعية والصياغة التنظيمية في المجال الجزائي، أما **المبحث الثاني** فقد خُصص لتسليط الضوء على الهيئات المشرفة على عملية الصياغة، بدءًا من السلطة التشريعية، مرورًا بالحكومة والوزارات المختصة، وصولًا إلى دور الخبراء واللجان الفنية في تحسين جودة النصوص.

أما **الفصل الثاني** فقد جاء بعنوان: الأحكام الموضوعية للصياغة القانونية في المادة الجزائية، واشتمل **المبحث الأول** على دراسة المبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم الصياغة التشريعية في المجال الجزائي، على غرار مبدأ الشرعية، وعدم الرجعية، ومبدأ التناسب، في حين تناول **المبحث الثاني** العلاقة بين دقة ووضوح النصوص الجزائية وتحقيق الأمن القانوني، مع التطرق إلى العيوب والصعوبات العملية التي قد تعيق هذا الهدف في الواقع التطبيقي.


الفصل الأول

الفصل الأول: الأحكام الشكلية الخاصة للصياغة القانونية للمادة الجزائية

تعد الصياغة القانونية للنصوص الجزائية من أكثر مجالات التشريع حساسية، نظرًا لارتباطها الوثيق بحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية، وكذا تأثيرها المباشر على فعالية السياسة الجنائية للدولة، وتمثل الصياغة الشكلية للنصوص ركيزة أساسية في ضبط بنية النصوص القانونية، بما يضمن انسجامها الداخلي، وسهولة فهمها وتطبيقها، ويحول دون الغموض أو التضارب في التفسير القضائي، وانطلاقًا من هذا الاعتبار تولي الدول الحديثة ومنها الجزائر اهتمامًا بالغا للأحكام الشكلية التي تؤطر بناء النصوص القانونية، لاسيما في المجال الجزائي، لما لهذا الأخير من خصوصيات تستدعي دقة عالية في التحرير والانضباط في التعبير.

وعليه نتناول في هذا الفصل الأحكام الشكلية للصياغة القانونية للمادة الجزائية، وذلك من خلال مبحثين رئيسيين:

- المبحث الأول: طرق صياغة النصوص الجزائية.
- المبحث الثاني: الهيئات المشرفة على الصياغة القانونية.

المبحث الأول: طرق صياغة النصوص الجزائية

تُعد الصياغة القانونية للنصوص الجزائية في التشريع الجزائري من أدق وأخطر مراحل التشريع، إذ أن النصوص الجزائية تتعلق مباشرة بحقوق الأفراد وحرياتهم، وتمسّ النظام العام للمجتمع. فالنص الجزائي هو الأداة التي يحدد بها المشرع ما يعتبر جريمة وما يترتب عليها من عقوبة، ولهذا فإن أي غموض أو قصور في الصياغة قد يؤدي إلى انتهاك مبدأ الشرعية، أو إلى إفلات الجناة من العقاب، أو إلى المساس بحقوق الأبرياء، لذلك أولاها المشرع الجزائري عناية خاصة، وفرض لها ضوابط شكلية وموضوعية صارمة، مستندا إلى المبادئ الدستورية التي تنص على أنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص" كما ورد في المادة 1 من قانون العقوبات والمادة 41 من الدستور الجزائري[1].

إن من أهم ما يميز الصياغة القانونية للنصوص الجزائية في الجزائر هو ضرورة الوضوح والدقة في تحديد الأفعال المجرّمة والعقوبات المقررة لها، فالنصوص الجزائية يجب أن تكون خالية من الغموض أو الإبهام، وأن تحدد بدقة الأفعال المجرّمة والعقوبات المقررة لها، فمثلاً المادة 263 من قانون العقوبات تحدد جريمة الضرب والجرح العمدي بعبارات واضحة، وتحدد العقوبة بدقة، ويلاحظ أن المشرع الجزائري يلجأ في كثير من الأحيان إلى أسلوب التعداد والحصر عند تحديد أنواع الجرائم والعقوبات، كما في المادة 5 من قانون العقوبات التي حصرت العقوبات الأصلية في الجنايات (الإعدام، السجن المؤبد، السجن المؤقت)، وهو ما يكرس مبدأ الشرعية الجنائية ويلزم المشرع عند كل تعديل أو إصدار لنص جزائي جديد بأن يكون محددًا وواضحًا في بيان الأفعال المجرّمة والعقوبات المقررة لها[2].

ومع ذلك، فإن التجربة التشريعية الجزائرية أظهرت بعض الإشكالات العملية الناتجة عن ضعف الدقة في تحديد الأفعال المجرّمة أو غموض المصطلحات القانونية أو كثرة الإحالات التشريعية غير المنضبطة، من ذلك ما حدث في قضايا الشيك بدون رصيد، حيث

[1] قانون العقوبات الجزائري، المادة 1؛ دستور الجمهورية الجزائرية، المادة 41.

[2] قانون العقوبات الجزائري، المواد 5 و263.

شهدت المحاكم الجزائرية تضاربًا في تفسير المادة 374 من قانون العقوبات، بسبب عدم وضوح بعض عناصر الجريمة، خاصة فيما يتعلق بنية الساحب وحسن نيته، ما دفع المحكمة العليا إلى إصدار قرارات تفسيرية لتوحيد الاجتهاد القضائي، كما أن تعديل المادة نفسها لاحقًا جاء ليعالج هذا الغموض ويوضح الأركان بشكل أدق، وهو ما يدل على أن ضعف الصياغة قد يؤدي إلى إشكالات عملية تتطلب تدخل المشرع أو القضاء لتصحيحها[1].

ومن العيوب المتكررة أيضًا كثرة الإحالات التشريعية غير المنضبطة، حيث يُحيل النص الجزائي أحيانًا إلى نصوص أخرى دون تحديد دقيق لنطاق الإحالة أو شروطها، مما يخلق صعوبات في التطبيق العملي. فعلى سبيل المثال، تحيل بعض المواد في قانون العقوبات إلى قانون الإجراءات الجزائية في مسائل التحقيق أو التنفيذ، دون بيان ما إذا كانت جميع إجراءات القانون الإجرائي تنطبق أم فقط بعضها، وهو ما قد يؤدي إلى تضارب في التطبيق أو إلى بطلان بعض الإجراءات لعدم وضوح الأساس القانوني[2].

وتتجلى عيوب الصياغة أيضًا في بعض المواد التي استخدمت ألفاظًا عامة أو غير دقيقة، مثل عبارة "المساس بالنظام العام" أو "الأمن العمومي"، والتي وردت في عدة نصوص جزائية دون تحديد دقيق لمضمونها أو نطاق تطبيقها. وقد أدى ذلك إلى اختلاف في تفسير هذه العبارات بين القضاة، خاصة في قضايا التجمهر أو التظاهر غير المرخص، حيث اعتبر بعض القضاة أن مجرد التجمع في مكان عام يشكل مساسًا بالنظام العام، في حين اشترط آخرون وجود عنف أو إخلال حقيقي بالأمن، وقد نبه كثير من الفقهاء إلى خطورة هذا الغموض، ودعوا إلى ضرورة تحديد المصطلحات القانونية بدقة في النصوص

[1] محمد جبار، **محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية**، جامعة البليدة 2، 2019، ص 45

[2] دليل إعداد النصوص القانونية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 2024، ص 37.

الجزائية، حتى لا يُترك الأمر للسلطة التقديرية للقاضي بشكل واسع قد يهدد مبدأ الشرعية والعدالة[1].

وتبرز أهمية الصياغة المحكمة في المادة 1 من قانون العقوبات التي تنص صراحة على أنه "لا جريمة ولا عقوبة ولا تدبير أمن بغير قانون"، وهو ما يكرس مبدأ الشرعية الجنائية ويلزم المشرّع عند كل تعديل أو إصدار لنص جزائي جديد بأن يكون محددًا وواضحًا في بيان الأفعال المجرّمة والعقوبات المقررة لها، فمثلاً عند تجريم جريمة الشيك بدون رصيد، نص القانون بوضوح على أركان الجريمة وحدد العقوبة بدقة، وبيَن الحالات المستثناة من التجريم، مما يحد من التأويلات القضائية المتضاربة[2].

ومن جهة أخرى، فإن تعدد التعديلات التشريعية المتعاقبة على النصوص الجزائية دون مراجعة شاملة أو تنسيق كافٍ بين مختلف القوانين أدى أحيانًا إلى وجود تناقضات أو تداخل بين النصوص، كما حدث في بعض مواد قانون العقوبات وقانون الوقاية من الفساد، حيث وُجدت أفعال مجرّمة في كلا القانونين مع اختلاف في تعريفها أو عقوبتها، ما خلق إشكالات أمام القضاة في تحديد النص الواجب التطبيق، وقد دعا العديد من الباحثين إلى ضرورة مراجعة شاملة للنصوص الجزائية وتوحيد المصطلحات والتعاريف، مع الحرص على التنسيق بين مختلف القوانين ذات الصلة[3].

ولا يمكن إغفال أثر ضعف التكوين في تقنيات الصياغة التشريعية لدى بعض المشرعين أو أعضاء اللجان البرلمانية، إذ أن غياب التكوين المتخصص أو الاستعانة الكافية بالخبراء القانونيين يؤدي أحيانًا إلى صدور نصوص غير منسجمة أو تفتقر إلى الدقة والوضوح المطلوبين في المجال الجزائي، وهو ما يستدعي تعزيز التكوين المستمر في مجال

---

[1] عبد القادر بن عكنون، "**إشكاليات الصياغة التشريعية للنصوص الجزائية في التشريع الجزائري**"، مجلة القانون والعلوم السياسية، العدد 10، 2022، ص 67.

[2] المرجع السابق نفسه، ص 71.

[3] عبد الحميد العربي الشريف، "**تضارب النصوص الجزائية في التشريع الجزائري**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، 2021، ص 55

الصياغة القانونية، وتكثيف الاستعانة بالخبرات الأكاديمية والقضائية في كل مراحل إعداد النصوص[1].

المطلب الأول: الصياغة التقليدية والصياغة الحديثة للنصوص الجزائية

الفرع الأول. الصياغة التقليدية للنصوص الجزائية

تعد الصياغة التقليدية للنصوص الجزائية أسلوبًا قانونيًا محافظًا يتسم بالدقة والجمود والصرامة في اختيار العبارات القانونية، إذ يسعى المشرع إلى ضبط الجرائم والعقوبات بألفاظ محددة لا تترك مجالًا كبيرًا للاجتهاد القضائي، وتستخدم في هذا النمط لغة تقنية متخصصة ومباشرة تُعبّر عن الإرادة التشريعية دون انفتاح على التأويل أو التفسير الواسع، حفاظًا على مبدأ الشرعية الجنائية وضمان الأمن القانوني[2].

وتتجلى هذه الصياغة في معظم التشريعات الكلاسيكية بما فيها القانون الجزائري، من خلال اعتماد مواد موجزة ومحددة ترتكز على توصيف الجريمة وتعيين العقوبة بشكل لا يترك للقاضي سوى دور تطبيقي للنص. وهو ما يعكس فلسفة قانونية ترى أن القضاء يجب أن يكون خادمًا للنص لا منشئًا له[3].

كما أن الصياغة التقليدية ترتبط بفكرة أن القانون ينبغي أن يصاغ بأسلوب مجرد وثابت، لا يتغير بتغير الأحوال، ما يسمح بتحقيق مبدأ المساواة أمام القانون ويمنع التساهل في التجريم والعقاب، وهي سمة بارزة في فلسفة القانون الجنائي التقليدي[4].

---

[1] دليل إعداد النصوص القانونية، مرجع سابق، ص 41.

[2] رحال سمير، **خصوصية صياغة النصوص الجزائية**، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2020، ص 153.

[3] شمام فتيحة، **استعمال اللغة العربية في صياغة القواعد القانونية في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر، ع2، 2024، ص 40.

[4] عبد الكريم الطالب، **الشرح العملي لقانون المسطرة الجنائية**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط3، 2018، ص 18.

وقد أظهرت دراسة مقارنة منشورة على منصة ResearchGate أن هذا الأسلوب يعرف في أدبيات القانون بـ"الصياغة الجامدة (Rigid Drafting) "، حيث يكون هدف المشرع حماية الحدود القانونية للنص من التأويل، وخاصة في القوانين الزجرية التي تمس الحريات الفردية[1].

وفي هذا الإطار يفضل المشرع استعمال ألفاظ جزائية مغلقة ومصطلحات جامدة ذات دلالة قانونية حصرية، مثل: "يعاقب"، "يجرد"، "يسجن"، إلخ، دون استعمال التعابير المجازية أو ذات التأويل المفتوح، لأن أي تساهل لغوي قد ينتج أثرًا قضائيًا غير مقصود، ويؤدي إلى إخلال بمبدأ عدم رجعية القوانين الجزائية[2].

الفرع الثاني: الصياغة الحديثة للنصوص الجزائية

في مقابل الصياغة التقليدية ظهرت الصياغة الحديثة للنصوص الجزائية، استجابة للتحولات المجتمعية والتطورات القانونية والتكنولوجية التي فرضت على المشرع اعتماد أساليب جديدة في بناء النصوص القانونية، تقوم على المرونة والوضوح والبعد التواصلي مع المتلقي، سواء كان قاضيًا أو محاميًا أو مواطنًا عاديًا[3].

تراعي الصياغة الحديثة ضرورة تقريب القانون من المخاطبين به، عبر استعمال لغة مفهومة وسلسة، بعيدًا عن التعقيد اللغوي والانغلاق الاصطلاحي الذي كان يميز الصياغة التقليدية، كما تهدف إلى توسيع دائرة الاستيعاب القانوني، لتشمل الفئات الاجتماعية المختلفة، خاصة مع اتساع دائرة الحقوق والحريات الفردية التي تستوجب حماية تشريعية دقيقة وواضحة[4].

---

[1] رانية بن صديق، **تقنيات الصياغة في النصوص الجزائية الجزائرية**، 2023، ص 7.

[2] محمد بوجلال، **الوجيز في القانون الجنائي العام**، دار هومة، الجزائر، ط2، 2016، ص 54.

[3] رحال سمير، **خصوصية صياغة النصوص الجزائية**، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2020، ص 157.

[4] شمام فتيحة، **استعمال اللغة العربية في صياغة القواعد القانونية في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر، ع 2، 2024، ص 45.

ومن أهم خصائص الصياغة الحديثة اعتماد **الأسلوب التقريري والتفسيري** داخل النصوص، من خلال إدراج التعريفات القانونية، والإحالة على نصوص أخرى، وتوضيح مفاهيم أساسية تساعد على ضبط المعنى ومنع تضاربه في التطبيق القضائي. فقد بات من المألوف أن نجد المشرع يُضمّن نصوصه تعاريف دقيقة لبعض الجرائم أو المفاهيم المستحدثة، مثل "الجريمة السيبرانية" أو "التحرش الإلكتروني"، وهو ما لم يكن موجودًا في النموذج التقليدي[1].

كما تتجه الصياغة الحديثة إلى استعمال أساليب التحذير والوقاية ضمن البنية التشريعية، وليس فقط الإخبار بالعقوبة. أي أن النص لم يعد مجرد إعلام بوجود التجريم، بل تحوّل إلى وسيلة لإيصال رسالة قانونية ردعية وتوجيهية في آنٍ واحد، مستعملًا جُملاً توعوية واضحة بدل الجُمَل الزجرية المحضة[2].

وقد تأثر هذا التوجه بمبدأ "النفاذ الفوري للقانون" ومقتضيات الأمن القانوني، التي باتت تفرض على المشرّع صياغة قوانين قابلة للفهم والتطبيق الفوري دون حاجة إلى اجتهاد قضائي معقّد أو تفاسير متضاربة، وهو ما تراعيه الهيئات الحديثة المكلفة بالصياغة، كاللجان البرلمانية والهيئات الاستشارية المتخصصة[3].

ويلاحظ أن الصياغة الحديثة تسعى أيضًا إلى التناغم مع الاتفاقيات الدولية، خاصة في ميادين كحقوق الإنسان والجريمة المنظمة، مما فرض على المشرّع اعتماد لغة تتماشى مع المعايير الدولية، دون المساس بالخصوصية الوطنية، وهو تحدٍّ يعكس نضج الصياغة القانونية وتطورها[4].

---

[1] بن فريحة مصطفى، **المرشد في تقنيات الصياغة القانونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2019، ص 69.

[2] بوحنية قوي، **الصياغة القانونية بين التشريع والواقع**، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، ط1، 2021، ص 41.

[3] أحمد فتحي سرور، **الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام**، دار النهضة العربية، مصر، ط5، 2017، ص 38.

[4] مليكة الصالح، **الصياغة القانونية في ضوء الاتفاقيات الدولية**، مجلة القانون والسياسة، العراق، ع 15، 2020، ص 22.

المطلب الثاني: الخصائص الشكلية للصياغة القانونية (اللغة، البناء، الأسلوب)

تشكل الخصائص الشكلية للصياغة القانونية البنية الخارجية للنص القانوني، وهي الأساس الذي يبنى عليه المعنى القانوني ويستقى منه الفهم التشريعي الصحيح، وتتمثل أبرز هذه الخصائص في ثلاثة عناصر مترابطة هي: اللغة القانونية، والبناء التشريعي، والأسلوب الصياغي، وكل عنصر منها يؤدي وظيفة دقيقة داخل النص، ويؤثر على درجة فعاليته القانونية.

الفرع الأول: اللغة القانونية

تتميّز اللغة القانونية بطبيعتها الخاصة التي تجعلها تختلف عن اللغة العامة أو الأدبية؛ فهي لغة تقنية تتسم **بالدقة، والحياد، والوضوح**، وتهدف إلى تحديد المفاهيم القانونية بشكل صارم لا يترك مجالًا للغموض أو التأويل غير المنضبط، ويؤكد أحمد فتحي سرور أن اللغة القانونية ليست لغة بلاغية بقدر ما هي أداة لضبط المعنى وتحديد المسؤوليات بدقة[1].

وتعتمد هذه اللغة على استعمال مفردات ذات دلالات قطعية، وتجنّب التعابير المجازية أو العاطفية، لأنها قد تفتح بابًا واسعًا لتعدد التفسيرات، ما يؤدي إلى زعزعة مبدأ الأمن القانوني. ولذلك فإن التشريع غالبًا ما يجنح نحو الألفاظ المجرّدة العامة، مثل: "يعاقب"، "يمنع"، "يحظر"، "يجوز"، مع تكرار صيغ معينة لتعزيز الاتساق اللغوي للنص[2].

الفرع الثاني: البناء التشريعي

يقصد بالبناء التشريعي الهيكل العام الذي تُبنى عليه النصوص القانونية، من حيث التدرج، والترابط الداخلي، والتنظيم المنطقي للأفكار، إذ لا يمكن لأي نص قانوني أن يؤدي

---

[1] أحمد فتحي سرور، **الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام**، دار النهضة العربية، مصر، ط5، 2017، ص 45.

[2] بن فريحة مصطفى، **المرشد في تقنيات الصياغة القانونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2019، ص 53.

وظيفته دون مراعاة ترتيب دقيق للمواد، من العام إلى الخاص، ومن المبدأ إلى الاستثناء، ومن القاعدة إلى الجزاء، بما يعكس منهجية منطقية في التفكير القانوني[1].

ويجب أن تُراعي الصياغة القانونية في البناء التشريعي وحدة المفاهيم والانسجام الداخلي، أي ألا تحتوي المادة القانونية الواحدة على أكثر من فكرة قانونية مستقلة، كما ينبغي أن يكون هناك تنسيق عمودي بين النصوص (من الدستور إلى القوانين ثم إلى التنظيمات)، وتنسيق أفقي بينها (بين المواد من نفس النص أو القانون)، لتفادي التكرار أو التضارب[2].

الفرع الثالث: الأسلوب الصياغي

أما الأسلوب فهو الطريقة التي تعبر بها النصوص القانونية عن محتواها، وهو لا يقل أهمية عن اللغة أو البناء، فالأسلوب القانوني الناجح هو الذي يجمع بين الوضوح والدقة والحياد، ويتجنب الغموض والتعقيد الإنشائي. ويتميّز الأسلوب القانوني بكونه أمرًا وليس وصفًا، أي أنه يأمر أو ينهى، ولا يسرد أو يعلق، ولهذا يغلب عليه الطابع الجازم والقطعي في الصياغة[3].

ويتسم الأسلوب القانوني أيضا بالاختصار غير المخل، إذ ينبغي أن يقال المعنى القانوني بأقل عدد من الكلمات، دون الإخلال بالدقة أو الإيجاز، لأن الإطالة قد تفتح الباب أمام اللبس، في حين أن الإفراط في الاختصار قد ينتج نصًا غامضًا[4].

---

[1] بوحنية قوي، **الصياغة القانونية بين التشريع والواقع**، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، ط1، 2021، ص 48.

[2] شمام فتيحة، **استعمال اللغة العربية في صياغة القواعد القانونية في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر، ع 2، 2024، ص 46.

[3] محمد بوجلال، **الوجيز في القانون الجنائي العام**، دار هومة، الجزائر، ط2، 2016، ص 65.

[4] عبد الكريم الطالب، **الشرح العملي لقانون المسطرة الجنائية**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط3، 2018، ص 25.

المطلب الثالث: الفرق بين الصياغة التشريعية واللائحة التنظيمية في المجال الجزائي

تعد الصياغة القانونية أداة محورية في بناء المنظومة الجزائية، غير أن مصادر النصوص الجزائية تختلف من حيث طبيعتها وقوتها القانونية، حيث نميز بين الصياغة التشريعية (النصوص التي يصدرها البرلمان)، والصياغة التنظيمية (التي تصدرها السلطة التنفيذية)، وهذا التمييز لا يتعلق فقط بالجهة التي تصوغ، وإنما يمتد إلى طريقة الصياغة، ومدى الإلزام، ونطاق التطبيق.

الفرع الأول: من حيث الجهة المختصة

تعتبر الصياغة التشريعية من اختصاص البرلمان، وتمثل إرادة السلطة التشريعية في وضع القواعد العامة الملزمة في المجتمع، ويعد القانون العضوي أو العادي هو الوعاء الرسمي للتجريم والعقاب، وفقًا لمبدأ **الشرعية الجزائية**، الذي يقضي بأنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"[1].

في المقابل تعد الصياغة التنظيمية امتدادًا للسلطة التنفيذية، وتمارس عادة من خلال المراسيم أو القرارات الوزارية، وهي تهدف إلى تطبيق وتفسير القوانين، دون أن تتجاوز مجالها إلى إحداث تجريم جديد أو تقرير عقوبة، لأن ذلك من صلاحيات التشريع وحده، فاللائحة التنظيمية تعتبر أداة تنفيذية مكملة للنصوص التشريعية، وليست بديلًا عنها[2].

[1] أحمد فتحي سرور، **الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام**، دار النهضة العربية، مصر، ط5، 2017، ص 92.

[2] بن فريحة مصطفى، **المرشد في تقنيات الصياغة القانونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2019، ص 75.

الفرع الثاني: من حيث الشكل والمضمون

تتميز الصياغة التشريعية بطابعها الرسمي الجامد، إذ تصاغ وفق ترتيب منطقي لمواد القانون، وتحاط بإجراءات صارمة للإصدار والمراجعة، تشمل التداول البرلماني والنشر في الجريدة الرسمية، وغالبًا ما تتضمن هذه الصياغة المبادئ الأساسية العامة، كتعريف الجريمة، وشروط المسؤولية، وتحديد العقوبات، وهي من المواضيع المحظور على اللوائح الاقتراب منها[1].

أما الصياغة التنظيمية غالبًا ما تكون أكثر مرونة، من حيث الأسلوب واللغة، إذ تتناول الجوانب التطبيقية، كضبط إجراءات التنفيذ، وتحديد الهيئات المختصة، وآليات التطبيق الإداري للقانون، وتصاغ بطريقة عملية تنفيذية، قد تشمل جداول أو ملاحق تنظيمية، أو تعليمات تقنية، وهو ما يفرض مستوى خاصًا من الدقة، لكنه لا يضاهي طبيعة الصياغة التشريعية من حيث القوة القانونية[2].

الفرع الثالث: من حيث القوة القانونية والنطاق

من حيث القوة القانونية فإن القاعدة التشريعية تسمو على القاعدة التنظيمية، ولذلك فإن أي تعارض بينهما يحسم لصالح القانون، بناء على مبدأ تدرج القواعد القانونية، فلا يجوز للائحة تنظيمية أن تنشئ جريمة أو تقرر عقوبة، لأن ذلك يعد خروجًا على مبدأ الشرعية الجنائية الذي يلزم بحصر القواعد الزجرية في القوانين التشريعية[3].

---

[1] بوحنية قوي، **الصياغة القانونية بين التشريع والواقع**، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، ط1، 2021، ص 61.

[2] شمام فتيحة، **استعمال اللغة العربية في صياغة القواعد القانونية في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر، ع 2، 2024، ص 49.

[3] عبد الكريم الطالب، **الشرح العملي لقانون المسطرة الجنائية**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط3، 2018، ص 27.

أما من حيث النطاق فإن الصياغة التشريعية تكون عامة ومجردة، تطبق على الجميع دون استثناء، في حين أن الصياغة التنظيمية قد تكون موجهة لفئات معينة (كالشرطة القضائية أو الإدارة العقابية)، وتخضع أكثر للتعديلات المتكررة نظرًا لتغير الظروف التقنية والإدارية[1].

[1] محمد بوجلال، **الوجيز في القانون الجنائي العام**، دار هومة، الجزائر، ط2، 2016، ص 69.

المبحث الثاني: الهيئات المشرفة على الصياغة القانونية

تتوزع مسؤولية صناعة النصوص الجزائية في الجزائر بين عدة هيئات، تتكامل أدوارها لضمان جودة الصياغة القانونية ومطابقتها للمعايير الدستورية والقانونية، وتبدأ هذه العملية بالسلطة التنفيذية ممثلة في وزارة العدل، التي تتولى إعداد مشاريع القوانين الجزائية بالتعاون مع خبراء ومختصين في القانون الجنائي، وتقوم الوزارة بدراسة الظواهر الإجرامية، ورصد الثغرات في التشريع القائم، وصياغة مشاريع القوانين أو التعديلات الجديدة، وغالبًا ما تكون المبادرة التشريعية في مجال القانون الجزائي من اختصاص الحكومة، حيث تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء قبل إحالتها للبرلمان.

ويعد مجلس الدولة هيئة استشارية عليا في المجال القانوني، وله دور محوري في مراجعة مشاريع القوانين قبل عرضها على البرلمان، فهو يفحص النصوص من الناحية الشكلية والموضوعية، ويقدم رأيه حول مدى انسجامها مع الدستور والقوانين النافذة، ويقترح التعديلات اللازمة لضمان جودة الصياغة القانونية، ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في ظل تعقد النصوص الجزائية وتعدد الإحالات القانونية، حيث يضمن مجلس الدولة انسجام التشريع الجديد مع المنظومة القانونية القائمة[1].

أما البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)، فيمثل الهيئة التشريعية العليا، ويضطلع بدور أساسي في مناقشة مشاريع القوانين الجزائية وتعديلها والمصادقة عليها، وتحال مشاريع القوانين إلى اللجان الدائمة، وخاصة لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات، التي تتولى دراسة النصوص واقتراح التعديلات، ثم ترفع تقريرها إلى الجلسة العامة للمناقشة والتصويت، ويسمح للنواب بتقديم مقترحات لضمان حماية الحقوق والحريات وتلافي أي قصور أو غموض في الصياغة.

[1] مجلس الدولة الجزائري، "**تقرير سنوي حول مراجعة مشاريع القوانين**"، 2022.

وتعد **المحكمة الدستورية** الهيئة الرقابية العليا المستحدثة بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020، وهي مكلفة بمراقبة مطابقة القوانين، خاصة القوانين العضوية والأنظمة الداخلية للبرلمان، لأحكام الدستور قبل إصدارها، وتكمن أهمية هذه الرقابة في ضمان عدم تسرب نصوص مخالفة للدستور إلى المنظومة القانونية، وتحقيق الأمن القانوني وحماية الحقوق والحريات، فعلى سبيل المثال بعد مصادقة البرلمان على قانون الإجراءات الجزائية المعدل سنة 2015، أحيل النص إلى المحكمة الدستورية التي أعادت بعض مواده لتعديلها بسبب تعارضها مع مبدأ قرينة البراءة أو المساس بحق الدفاع.

ولا يقتصر الأمر على هذه الهيئات الرسمية فقط، بل تشارك الهيئات المهنية مثل نقابة المحامين، وجمعيات القضاة، والجامعات، في إثراء النقاش حول مشاريع القوانين الجزائية، حيث تقدم مذكرات مكتوبة أو مداخلات في جلسات الاستماع البرلمانية أو الوزارية، وتقترح تعديلات لتحسين الصياغة وحماية الحقوق والحريات[1].

وتظهر التجربة الجزائرية أن الصياغة القانونية للنصوص الجزائية تخضع لرقابة متعددة المستويات، تبدأ من وزارة العدل، مرورًا بمجلس الدولة، فالبرلمان بغرفتيه وصولًا إلى المحكمة الدستورية، وتعد التعديلات الأخيرة على قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية مثالا حيا على أهمية الصياغة المحكمة، حيث أثارت بعض المواد الجديدة نقاشا واسعا حول مدى وضوحها وانسجامها مع المبادئ الدستورية، ما دفع البرلمان والمحكمة الدستورية إلى التدخل لتعديلها أو توضيحها، كما أن القضاء يلعب دورا في كشف عيوب الصياغة من خلال التطبيق العملي، مايدفع المشرع إلى مراجعة النصوص بشكل دوري.

[1] سامية رايس، **"مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري"**، مجلة النبراس للدراسات القانونية، ع 8، 2022، ص 43.

المطلب الأول: السلطة التشريعية ودورها في إعداد النصوص الجزائية

تعد السلطة التشريعية حجر الزاوية في المنظومة القانونية للدولة، وهي الجهة التي ينيط بها الدستور مهمة إصدار النصوص القانونية ذات الطابع الزجري، وذلك بموجب مبدأ الشرعية الجنائية الذي يحصر إنشاء الجرائم والعقوبات في يد السلطة التشريعية وحدها، ويمنع تفويض هذا الاختصاص لغيرها، وتبرز أهمية دور هذه السلطة في إعداد النصوص الجزائية باعتبارها الكفيلة بتحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع في الردع، وحقوق الأفراد في الحماية القانونية[1].

الفرع الأول: اختصاص السلطة التشريعية في المجال الجزائي

نص الدستور الجزائري صراحة علىأن البرلمان هو صاحب الاختصاص الأصيل في سن القوانين، ويشمل ذلك النصوص المتعلقة بالجنايات والجنح والمخالفات، فضلًا عن القواعد العامة للإجراءات الجزائية، ويترتب على ذلك أن أي تنظيم للعقوبات، أو تجريم لفعل، لا يعد قانونيا إلا إذا صدر من السلطة التشريعية وفق الأشكال الدستورية المقررة[2].

ويتجلى هذا الدور من خلال المشاريع أو الاقتراحات التي يتقدم بها النواب أو الحكومة، والتي تخضع للمناقشة والمصادقة من قبل غرفتي البرلمان، وتتجلى أهمية هذه المرحلة في كونها تمنح للنص صفة القانونية التي تميزه عن النصوص التنظيمية أو التفسيرية الأخرى[3].

---

[1] أحمد فتحي سرور، **الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام**، دار النهضة العربية، مصر، ط5، 2017، ص 94.

[2] بن فريحة مصطفى، **المرشد في تقنيات الصياغة القانونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2019، ص 81.

[3] بوحنية قوي، **الصياغة القانونية بين التشريع والواقع**، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، ط1، 2021، ص 66.

الفرع الثاني: الرقابة التشريعية على الصياغة القانونية

تمارس السلطة التشريعية رقابة داخلية دقيقة أثناء مناقشة مشاريع القوانين الجزائية، سواء من خلال اللجان القانونية المختصة (مثل لجنة الشؤون القانونية والإدارية)، أو أثناء الجلسات العلنية، حيث يناقش النص بندا بندا، وتقدم التعديلات عليه، بما يضمن تحسين صياغته ومراعاة مبدأ الشرعية والوضوح[1].

كما تفرض هذه الرقابة الالتزام بعدد من المعايير الشكلية والموضوعية منها: تحديد الركن المادي والمعنوي للجريمة، والتناسب بين الجريمة والعقوبة، ومنع الغموض أو التداخل بين الجرائم، وتهدف هذه الرقابة إلى الوصول إلى نص جزائي واضح وفعال، يحترم المبادئ الدستورية والمعاهدات الدولية[2].

الفرع الثالث: تحديات السلطة التشريعية في إعداد النصوص الجزائية

رغم الأهمية الكبرى التي تضطلع بها السلطة التشريعية في هذا المجال، إلا أن ممارستها لا تخلو من تحديات واقعية، أبرزها تعقيد المواضيع الجنائية المستحدثة، وضغط الزمن التشريعي، وضعف الكفاءات المتخصصة في الصياغة، خاصة أمام التطور التكنولوجي وظهور أنماط جديدة من الجرائم (مثل الجرائم الإلكترونية، أو الجرائم عبر الحدود)، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن البرلمان كثيرا ما يعتمد على النصوص المعدة مسبقا من قبل السلطة التنفيذية، مما يُفرغ دوره من مضمونه الحقيقي في بعض الأحيان[3].

---

[1] شمام فتيحة، **استعمال اللغة العربية في صياغة القواعد القانونية في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر، ع2، 2024، ص 50.

[2] عبد الكريم الطالب، **الشرح العملي لقانون المسطرة الجنائية، مطبعة النجاح الجديدة**، المغرب، ط3، 2018، ص 31.

[3] صالح زروقي، **مذكرات حول الصياغة التشريعية في النظام الجزائري**، دار الجامعة، الجزائر، ط1، 2021، ص 72.

المطلب الثاني: دور الحكومة والهيئات الاستشارية في الصياغة الجزائية

إذا كانت السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص الأصيل في سن النصوص القانونية، فإن الحكومة – باعتبارها ممثلة للسلطة التنفيذية – تضطلع بدور أساسي في إعداد مشاريع النصوص الجزائية، سواء من حيث المبادرة أو الصياغة الفنية، مستعينة في ذلك بعدة هيئات متخصصة تلعب دورًا استشاريًا وتقنيًا، ويعد هذا التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ضروريًا لتوفير نص جزائي فعال ومتكامل من حيث الشكل والمضمون.

الفرع الأول: المبادرة التشريعية للحكومة

يمنح الدستور الجزائري للحكومة حق المبادرة التشريعية، ويترجم هذا الدور في قيام وزارة العدل أو رئاسة الحكومة أو القطاعات ذات العلاقة بإعداد مشاريع قوانين جزائية، تعرض لاحقًا على البرلمان للمناقشة والمصادقة، وغالبًا ما تكون الوزارة الوصية هي الجهة التي تعد المشروع الأولي وتعرضه على الأمانة العامة للحكومة للفحص وإعادة الصياغة إن لزم الأمر[1].

وتتم هذه المبادرة ضمن رؤية سياسية وقانونية تستجيب لحاجات المجتمع، كاستحداث جرائم جديدة، أو تعديل العقوبات القائمة، أو التكيّف مع الالتزامات الدولية، أو مواكبة التطورات التكنولوجية والاقتصادية[2].

الفرع الثاني: دور الأمانة العامة للحكومة في تحرير النصوص

تلعب الأمانة العامة للحكومة دورًا محوريًا في تدقيق وصياغة النصوص التشريعية والتنظيمية قبل عرضها رسميًا على البرلمان، وهي تضم خبراء قانونيين ومحررين مختصين

[1] بوحنية قوي، **الصياغة القانونية بين التشريع والواقع**، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، ط1، 2021، ص 75.

[2] بن فريحة مصطفى، **المرشد في تقنيات الصياغة القانونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2019، ص 86.

يعملون على مراجعة الشكل القانوني للنص، ومدى انسجامه مع باقي التشريعات وتوافقه مع الصياغة القانونية السليمة.

ووفقا لما ورد في أعمالها فإن هذه الهيئة تحرص على تدقيق المصطلحات القانونية، وضبط الإحالات القانونية، والتأكد من خلو النص من الغموض أو التناقض، وقد أشار أحد الخبراء إلى أن "الأمانة العامة للحكومة هي الحارس الفني للنصوص القانونية في الجزائر"[1]

الفرع الثالث: الهيئات الاستشارية المتخصصة

تساهم هيئات استشارية عديدة في دعم الحكومة في إعداد النصوص الجزائية، مثل:

- **مجلس الدولة:** يعطى رأيه في مشاريع القوانين قبل إحالتها إلى البرلمان، خاصة ما يتعلق منها بالقوانين التنظيمية، وله دور تقني في تقييم مدى دستورية النص ومدى انسجامه مع المبادئ العامة للقانون.
- **مجلس الوزراء:** هو الهيئة التي تعتمد رسميا النصوص المعدة، وله سلطة تعديل المشروع قبل إرساله إلى البرلمان، مما يمنح للنص طابعا رسميا نهائيًا على مستوى الجهاز التنفيذي.
- **اللجان القطاعية أو القانونية المتخصصة:** وهي لجان مشكلة على مستوى الوزارات أو الإدارات العامة، تكلف بدراسة مشروع معين من زاوية جزائية، وتقدم مقترحات وصياغات أولية.

[1] شمام فتيحة، **استعمال اللغة العربية في صياغة القواعد القانونية في الجزائر**، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر، ع2، 2024، ص 53.

وقد أشار الدكتور عبد الكريم الطالب إلى أن: "إعداد النصوص الجنائية لا يتم بمعزل عن الكفاءات التقنية واللجان القانونية التي تضطلع بمسؤولية تحرير النص بما يتماشى مع أحكام الدستور ومقتضيات العدالة الجنائية"[1]

المطلب الثالث: مساهمة الخبراء واللجان الفنية في تطوير النصوص الجزائية

يعد إدراج الخبراء القانونيين واللجان الفنية المتخصصة ضمن آليات إعداد النصوص الجزائية من المعايير الحديثة التي تستهدف رفع جودة التشريع، وضمان توافقه مع متطلبات العدالة وفعالية السياسة الجنائية، فالمجال الجزائي بما يحمله من تعقيد تقني ووقع اجتماعي كبير، يتطلب تدخّل خبرات متعددة التخصصات لضمان دقة الصياغة وملاءمتها للواقع القانوني والميداني.

الفرع الأول: دور الخبراء في التمكين الفني للصياغة

إن الاستعانة بالخبراء المتخصصين في القانون الجنائي، سواء كانوا أكاديميين أو ممارسين (قضاة، محامين، ضباط شرطة قضائية...)، يعتبر آلية فعّالة لتقوية البناء الفني للنصوص، ويسند إليهم عادة تحليل الصياغة الجزائية المقترحة، وتقديم البدائل، واقتراح مفاهيم قانونية دقيقة تتناسب مع المبادئ الدستورية والمعايير الدولية.

"دور الخبير لا يقتصر على الصياغة، بل يشمل أيضا تحليل السياسة الجنائية للدولة، وقياس الأثر التشريعي للنص المقترح، بما يعزز فعاليته التطبيقية"[2].

وتبرز أهمية هذه المساهمة بشكل خاص في الجرائم الحديثة والمعقدة، مثل الجرائم الاقتصادية أو الإلكترونية، حيث يتداخل القانون مع التكنولوجيا والاقتصاد، مما يفرض ضرورة إشراك خبراء من مجالات مختلفة.

---

[1] عبد الكريم الطالب، **الشرح العملي لقانون المسطرة الجنائية**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط3، 2018، ص 40.

[2] بن فريحة مصطفى، **المرشد في تقنيات الصياغة القانونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2019، ص 91.

الفرع الثاني: اللجان الفنية ودورها في إعادة صياغة النصوص

تُشكَّل في بعض الأحيان لجان فنية خاصة لإعادة النظر في النصوص القانونية القائمة أو صياغة مشاريع قوانين جديدة. وهذه اللجان تتكون من قضاة، أساتذة جامعيين، ممثلين عن وزارات سيادية (كالعدل، الداخلية، الدفاع...)، بالإضافة إلى ممثلي الهيئات الرقابية، وغالبًا ما تكون أعمالها سرية ومضبوطة بمواعيد زمنية محددة.

ويمكن لهذه اللجان أن تعمل على مراجعة شاملة لقانون بأكمله، كما حصل في مراجعة قانون العقوبات الجزائري في عدة محطات، أو الاكتفاء بتعديلات جزئية مستعجلة، فالنجاعة التشريعية تزداد كلما كان إعداد النصوص من عمل لجان متخصصة، لأن ذلك يُبعد النص عن الارتجال، ويضمن له نضجًا علميًا وقانونيًا[1].

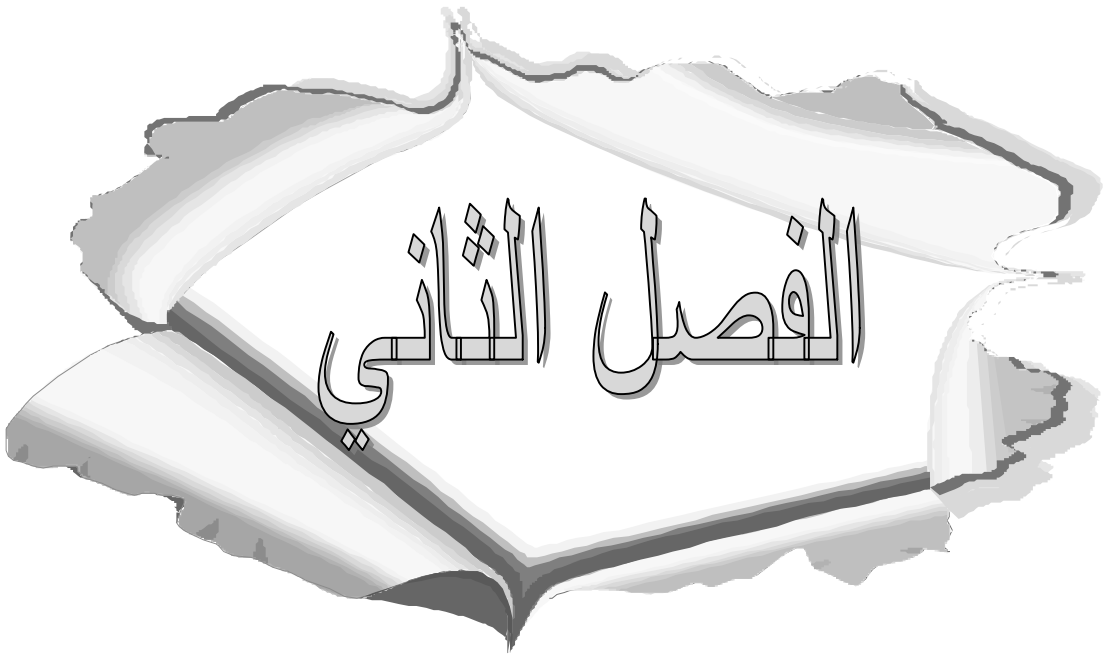
الفرع الثالث: التكامل بين الحكومة واللجان الفنية

رغم أن الصياغة النهائية للنص تودع غالبًا في يد الأمانة العامة للحكومة، إلا أن هذه الصياغة تمر بعدة مراحل استشارية، وتكون مشاركة الخبراء واللجان الفنية غالبًا في المرحلة التحضيرية أوما قبل الرسمية، حيث يجتمع التخصص القانوني بالتجربة العملية لإنتاج مشروع نص متكامل.

وقد نصت العديد من التوصيات الوطنية والدولية على ضرورة تعميم إشراك اللجان الفنية في جميع مراحل إعداد التشريعات، خاصة تلك ذات البعد الزجري، نظرًا لما تمثله من خطورة على الحقوق والحريات، ويؤكد عبد الكريم الطالب أن "مساهمة اللجان الفنية تعد إحدى ضمانات الوصول إلى صياغة جزائية رشيدة، تحقق الأمن القانوني وتحترم مبدأ الشرعية"[2].

[1] بوحنية قوي، **الصياغة القانونية بين التشريع والواقع**، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، ط1، 2021، ص 80.

[2] عبد الكريم الطالب، **الشرح العملي لقانون المسطرة الجنائية**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط3، 2018، ص 45.


الفصل الثاني

الفصل الثاني:الأحكام الموضوعية للصياغة القانونية للمادة الجزائية

لا تكتمل فعالية النصوص الجزائية بمجرد سلامتها من حيث الشكل، بل تتطلب أيضا التزاما صارما بجملة من المبادئ الموضوعية التي تحكم مضمونها، وتحدد مدى توافقها مع مقتضيات العدالة الجنائية ومتطلبات حماية الحقوق والحريات، فالصياغة الموضوعية الجيدة هي التي توازن بين الردع والإنصاف، وتؤسس لنظام جنائي عادل وواضح ومتناسق، وقد أقر المشرع الجزائري مجموعة من المبادئ التي ينبغي أن تراعيها النصوص الجزائية في جوهرها، كالشرعية، والملاءمة، والتناسب، والوضوح والدقة.

وعليه سنتناول في هذاالفصل الأحكام الموضوعية للصياغة القانونية للمادة الجزائية من خلال مبحثين رئيسيين:

- **المبحث الأول:** المبادئ الأساسية التي تحكم صياغة النصوص الجزائية.
- **المبحث الثاني:** دقة ووضوح النص الجزائي كأداة لتحقيق الأمن القانوني.

المبحث الأول: المبادئ الأساسية التي تحكم صياغة النصوص الجزائية

تعد مبادئ الصياغة القانونية للنصوص الجزائية الأساس الذي يبنى عليه التشريع الجنائي في الجزائر، وهي الضمانة الأولى لتحقيق العدالة الجنائية وصون الحقوق والحريات، فالصياغة التشريعية ليست مجرد عملية تقنية لصياغة الألفاظ، بل هي اللسان الناطق بجوهر النص القانوني، وبقدر نجاحها أو فشلها يكون حظ النص من النجاح أو الفشل في التطبيق، ولهذا تحرص الدول الحديثة على أن تكون صياغة النصوص الجزائية دقيقة وواضحة، بحيث تحدد المخاطب بالنص، وتضبط الواقعة محل الخطاب، وتبين الحكم القانوني المطبق عليها بشكل ثابت وموحد لا يختلف باختلاف الأشخاص أو الوقائع، ولا يترك سلطة تقديرية واسعة عند التطبيق[1]

من أهم المبادئ التي تحكم صياغة النصوص الجزائية في التشريع الجزائري مبدأ الشرعية الجنائية، الذي يعد حجر الزاوية في حماية الحقوق والحريات، ويقتضي هذا المبدأ ألا يعاقب أحد إلا بنص قانوني صريح، فلا يجوز تجريم فعل أو توقيع عقوبة إلا بموجب نص قانوني، وهو ما نصت عليه المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص".

ويشمل ذلك أيضا تدابير الأمن، فلا يجوز اتخاذها إلا بنص القانون، ويستلزم قيام مبدأ الشرعية توافر عنصرين أساسيين: وجود نص تجريمي ونص عقابي صريح، وعدم اقتران الفعل بسبب من أسباب الإباحة التي تخرجه من دائرة التجريم إلى دائرة الإباحة، وقد أكدت المحاكم الجزائرية هذا المبدأ في العديد من القضايا، حيث ألغت أحكامًا صدرت بناء على تأويلات موسعة للنصوص أو استنادًا إلى أعراف أو تعليمات إدارية، وشددت على أن مصدر التجريم والعقاب هو القانون وحده[2].

---

[1] مبادئ الصياغة التشريعية، مجلس الشورى البحريني، ص 5

[2] ناشف فريد، **محاضرات في الركن الشرعي للجريمة**، جامعة البليدة 2، 2022، ص 6

ويعد مبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية من المبادئ المتفرعة عن مبدأ الشرعية، ويقضي بألا تطبق النصوص الجنائية الجديدة على الأفعال المرتكبة قبل صدورها، حماية للمراكز القانونية للأفراد واستقرار المعاملات، وقد نص الدستور الجزائري في المادة 43 على أنه "لا إدانة إلا بمقتضى قانون صادر قبل ارتكاب الفعل المجرم"، كما كرر قانون العقوبات في المادة 2 هذا المبدأ، مؤكدًا أن القانون الأصلح للمتهم هو وحده الذي يمكن أن يطبق بأثر رجعي استثناءً[1].

وتبرز أهمية هذا المبدأ في القضايا التي عرضت على القضاء الجزائري، حيث أبطلت المحكمة العليا أحكامًا قضت بإدانة متهمين استنادًا إلى نصوص صدرت بعد ارتكاب الفعل، وأكدت أن القانون الساري وقت ارتكاب الجريمة هو وحده الواجب التطبيق.

أما مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة، فهو من المبادئ الجوهرية التي تحكم الصياغة الموضوعية للنصوص الجزائية، ويهدف إلى ضمان ألا تكون العقوبة أشد من خطورة الفعل المجرم، وألا تُفرض عقوبات قاسية على أفعال بسيطة، وقد أخذ المشرع الجزائري بهذا المبدأ، فنص في قانون العقوبات وفي القوانين الخاصة على تدرج العقوبات الأصلية والتكميلية، وعلى مراعاة الظروف المشددة أو المخففة، بل وأجاز للقاضي في بعض الحالات النزول بالعقوبة إلى الحد الأدنى مراعاةً لظروف الجريمة والجاني، وتظهر أهمية هذا المبدأ في القضايا التأديبية والجنائية على حد سواء، حيث ألغت المحاكم أحكامًا قضت بعقوبات غير متناسبة مع جسامة الفعل، أو جمعت بين أكثر من عقوبة دون سند قانوني، تطبيقًا لقاعدة "عدم تعدد الجزاء" التي نص عليها المشرع صراحة في القوانين التأديبية[2].

---

[1] عبد الله سليمان، **شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام الجزء الأول "الجريمة"**، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 90.

[2] بلغيث، بسمة منصر نوال، **الرقابة القضائية على مبدأ التناسب في الجزاءات التأديبية**، مذكرة ماجستير، 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 16.

ويضاف إلى هذه المبادئ مبدأ وضوح النص ودقته، إذ أن الصياغة الغامضة أو الفضفاضة قد تفتح الباب أمام التأويلات المتضاربة، وتؤدي إلى تضارب الاجتهادات القضائية، ما يهدد مبدأ الأمن القانوني، وقد شدد دليل إعداد النصوص القانونية الصادر عن الأمانة العامة للحكومة على أن وضوح النص القانوني ودقته وانسجامه مع المنظومة القانونية الوطنية شرط أساسي لحماية الحقوق والحريات وضمان الاستقرار في المراكز القانونية للأفراد[1].

وقد ألغت المحكمة العليا في عدة قضايا أحكامًا صدرت استنادا إلى نصوص غامضة أو غير منسجمة مع القوانين الأخرى، وأكدت أن أي غموض في النص يجب أن يفسر لصالح المتهم، تطبيقًا لمبدأ الشرعية.

وتبرز التجربة القضائية الجزائرية أهمية هذه المبادئ من خلال نماذج واقعية، منها قضية تتعلق بتطبيق نص جزائي جديد بأثر رجعي على متهمين ارتكبوا أفعالاً قبل صدور النص، حيث قضت المحكمة العليا بعدم جواز ذلك، حماية لمبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية.

وفي قضية أخرى ألغت المحكمة العليا حكمًا قضى بعقوبة مشددة على موظف ارتكب خطأ مهنيًا بسيطًا، معتبرةً أن العقوبة غير متناسبة مع جسامة الفعل، وأن التناسب مبدأ أساسي في العدالة الجنائية.

كما شهدت المحاكم قضايا تتعلق بتأويل مصطلحات عامة مثل "النظام العام" أو "الأمن العمومي"، حيث اختلف القضاة في تفسيرها، ما أدى إلى تضارب الأحكام، ودفع الفقهاء إلى الدعوة لتحديد المصطلحات القانونية بدقة في النصوص الجزائي[2]

[1] دليل إعداد النصوص القانونية، **الأمانة العامة للحكومة الجزائرية**، 2024، ص 12

[2] رحال سمير، **خصوصية صياغة النصوص الجزائية**، مجلة صوت القانون، الجزائر، مج7، ع 2، ص 12.

يمكن القول أن مبادئ الصياغة القانونية للنصوص الجزائية في الجزائر ليست مجرد شعارات نظرية، بل هي قواعد عملية تتجلى في كل مراحل التشريع والتقاضي، وتنعكس آثارها مباشرة على حماية الحقوق والحريات، واستقرار النظام القانوني، وتحقيق العدالة الجنائية.

المطلب الأول: مبدأ الشرعية الجنائية

يعتبر مبدأ الشرعية الجنائية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها القانون الجنائي المعاصر، ويعبر عنه تقليديًا بالصيغة التالية: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني"، ويقتضي هذا المبدأ أن تكون الجرائم والعقوبات محددة سلفا بنص قانوني مكتوب، صادر عن سلطة مختصة، ومعروف للمواطنين قبل ارتكاب الفعل المعاقب عليه، ولهذا المبدأ أثر مباشر في الصياغة القانونية للنصوص الجزائية، إذ يفرض عليها ضوابط صارمة من حيث الشكل والمضمون.

الفرع الأول: الأساس القانوني والدستوري لمبدأ الشرعية

كرّس الدستور الجزائري مبدأ الشرعية الجنائية ضمن النصوص التي تحمي الحقوق والحريات. فقد نص في المادة 58 (حسب التعديل الدستوري الأخير) على أن "القانون هو الذي يحدد الأفعال المكونة للجريمة، والعقوبات المقررة لها"، ما يُؤكد احتكار السلطة التشريعية في هذا المجال.

ويعد هذا المبدأ انعكاسًا مباشرًا للدولة القانونية، التي تفترض أن لا يعاقب أي شخص إلا بموجب قانون صادر قبل ارتكاب الفعل، كما أنه يوفر حماية قانونية للأفراد ضد التحكم أو التعسف القضائي، ويحقق اليقين القانوني، وهو شرط أساسي في أي نظام عدالة جنائية متحضر[1].

[1] أحمد فتحي سرور، **الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام**، دار النهضة العربية، مصر، ط5، 2017، ص 84.

الفرع الثاني: انعكاسات مبدأ الشرعية على الصياغة الجزائية

يفرض مبدأ الشرعية عدة متطلبات على الصياغة القانونية للنصوص الجزائية أهمها:

- **الدقة والوضوح:** لا يجوز أن تكون النصوص غامضة أو مبهمة، بل يجب أن تحدد بجلاء أركان الجريمة والعقوبة المقررة لها، بما يتيح للفرد فهم السلوك الممنوع قبل الإقدام عليه.

- **التحديد التشريعي للعقوبة:** لا يمكن للقاضي أن ينزل عقوبة غير منصوص عليها صراحة في القانون، حتى وإن كان الفعل منافٍ للأخلاق أو مضرًّا بالمجتمع، وهذا ما يجعل من الصياغة القانونية أداة لتجسيد الشرعية، لا مجرد تقنية شكلية.

- **حصرية النص القانوني:** يمنع على القاضي تفسير النصوص الجزائية على نحو يوسع من التجريم أو العقوبة، ويكتفى بالتفسير الضيق للنص، وهذا ما يحتم أن تكون الصياغة الجزائية صريحة وخالية من الإبهام أو العمومية الزائدة[1].

الفرع الثالث: القيمة الحمائية لمبدأ الشرعية في القانون الجزائري

يوفر هذا المبدأ ضمانة قوية للأفراد ضد الاعتقال أو العقاب التعسفي، لأنهم لا يسألون إلا على أفعال تمّ تجريمها بنص قانوني سابق، كما أنه يلزم المشرع، في إطار الصياغة، بوضع قوانين جزائية تراعي التوازن بين الردع وحماية الحقوق، وتحترم مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة.

[1] عبد الكريم الطالب، **الشرح العملي لقانون المسطرة الجنائية**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط3، 2018، ص 49.

وقد أكدت المحكمة العليا الجزائرية، في أكثر من قرار، على ضرورة تفسير النصوص الجزائية تفسيرًا ضيقًا حمايةً للحرية الفردية، باعتبار أن الأصل في الأشياء الإباحة، ولا يحد منها إلا بنص قانوني واضح ومحدد[1].

المطلب الثاني: مبدأ الملاءمة في الصياغة الجزائية

لا يعد مبدأ الشرعية كافيا لوحده لضمان نص جزائي فعال؛ بل يجب أن يرافقه مبدأ آخر لا يقل أهمية، هو مبدأ الملاءمة، ويقصد به ضرورة أن تكون الصياغة الجزائية مناسبة للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، مع مراعاة مدى الحاجة الفعلية للتجريم، وقياس الأثر القانوني والاجتماعي للنصوص قبل إصدارها، فالملاءمة ليست بديلاً عن الشرعية، بل هي مبدأ مكمل لها، يضبط توجهات السياسة الجنائية، ويرشّد استعمال التجريم والعقاب.

الفرع الأول: مفهوم مبدأ الملاءمة في الصياغة الجزائية

الملاءمة هي مبدأ ذو طابع سياسي قانوني، يُفترض بالمشرّع أن يستند إليه في تقييم الضرورة الاجتماعية لإصدار نص جزائي، ومدى تناسبه مع الأهداف التشريعية العامة، مثل حماية النظام العام، تحقيق الردع العام والخاص، واحترام الحريات الأساسية.

إن "الملاءمة لا تعني فقط حاجة المجتمع إلى تجريم فعل معين، وإنما تعني أيضًا أن الوسيلة الجزائية (أي القانون الجنائي) هي الوسيلة الأنسب لتحقيق هذه الحماية، دون مغالاة أو إسراف في استعمال القواعد الزجرية"[2].

---

[1] بوحنية قوي، **الصياغة القانونية بين التشريع والواقع**، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، ط1، 2021، ص 88.

[2] أحمد فتحي سرور، **الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام**، دار النهضة العربية، مصر، ط5، 2017، ص 103

الفرع الثاني: تجليات الملاءمة في مراحل إعداد النص الجزائي

تظهر أهمية مبدأ الملاءمة في مختلف مراحل صناعة النصوص الجزائية، وبخاصة في:

- **مرحلة الإعداد:** إذ يتم تقييم الحاجة إلى التجريم في ضوء تطور الظاهرة محل التجريم، ومدى قصور القواعد القانونية الأخرى (مدنية، إدارية...) في معالجتها.
- **مرحلة الصياغة:** حيث يجب أن يصاغ النص بأسلوب قانوني يعكس التوازن بين الردع والحماية، ويتفادى الغموض أو الغلو في العقاب، ويأخذ في الحسبان تأثير النص على المنظومة الحقوقية والاجتماعية القائمة.
- **مرحلة التطبيق:** لأن التشريع غير الملائم، وإن كان شرعيا من حيث الشكل، قد يؤدي إلى مشكلات عملية كصعوبة التنفيذ، أو تكدس القضايا، أو المساس بحقوق الأفراد[1].

الفرع الثالث: العلاقة بين الملاءمة والسياسة الجنائية

يُعتبر مبدأ الملاءمة امتدادًا طبيعيًا للسياسة الجنائية للدولة، إذ يُعبر عن الخيارات التشريعية الكبرى في مواجهة الجريمة، ومدى التوسع أو التضييق في التجريم، ولذلك ينبغي على الصياغة أن تعبر عن هذه السياسة دون أن تفقد طابعها التقني.

وقد أكد بوحنية قوي أن "الملاءمة في الصياغة ليست خيارا ظرفيًا، بل هي ضرورة تشريعية تعبر عن التوازن بين الردع واحترام الحقوق، وتساهم في بناء تشريع جزائي عملي وفعال"[2].

[1] بن فريحة مصطفى، **المرشد في تقنيات الصياغة القانونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2019، ص 105.

[2] بوحنية قوي، **الصياغة القانونية بين التشريع والواقع**، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، ط1، 2021، ص 91.

المطلب الثالث: مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة

يعد مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة من المبادئ الجوهرية التي توجه الصياغة القانونية للنصوص الجزائية، ويقتضي هذا المبدأ أن تتناسب العقوبة المنصوص عليها مع خطورة الفعل الإجرامي وظروف ارتكابه، بحيث لا تكون مبالغًا فيها تؤدي إلى الظلم، ولا متساهلة تفقد النص فاعليته الردعية، ويعتبر هذا التناسب ضمانة قانونية ضد التعسف التشريعي وضد الإفراط في العقاب، كما يعزز شرعية القانون الجنائي ومصداقيته في المجتمع.

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي لمبدأ التناسب

يعني التناسب في المجال الجنائي، الموازنة بين جسامة الجريمة وخطورة العقوبة، سواء من حيث طبيعتها (جناية، جنحة، مخالفة) أو من حيث ظروف ارتكابها (النية، الوسيلة، النتائج...)، ويستمد هذا المبدأ من فكرة العدالة الجنائية التي تتطلب أن يكون الجزاء متكافئا مع الفعل المرتكب.

وقد أكد الدكتور عبد القادر بورايو أن "التناسب هو مبدأ تفسيري للصياغة الجنائية، يُساعد في تحديد نوع العقوبة ومدتها وشدّتها، ويمنع الغلو أو الفراغ في التجريم"[1].

الفرع الثاني: انعكاس مبدأ التناسب على صياغة النصوص الجزائية

تلتزم الصياغة القانونية بمراعاة مبدأ التناسب من خلال:

- **تدرج العقوبات حسب جسامة الجريمة:** فليست كل الجرائم متساوية في الأثر والخطورة، لذا يجب أن تنص الصياغة على عقوبات متفاوتة تراعي طبيعة كل فعل (حبس، غرامة، أشغال، إلخ).

[1] عبد القادر بورايو، **النظرية العامة للقانون الجنائي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، ط1، 2016، ص 127.

- **تحديد الظروف المشددة أو المخففة:** من خلال النص على ظروف شخصية أو موضوعية تزيد أو تخفف من العقوبة، مثل التكرار، صغر السن، حسن النية، المحاولة، إلخ.

- **تجنب التجريم المفرط:** أي عدم إدراج أفعال بسيطة في القانون الجنائي ما دامت لا تمثل خطورة تستدعي التدخل الزجري، لأن ذلك يسيء لمبدأ التناسب ويؤدي إلى التضخم التشريعي[1].

الفرع الثالث: التناسب كشرط للعدالة الجنائية

لا يتحقق العدل الجنائي ما لم يكن هناك تناسب واضح بين الجريمة والعقوبة، وقد كرّست المواثيق الدولية لحقوق الإنسان هذا المبدأ، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته التاسعة التي تنص على أن "لكل فرد الحق في الحرية، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا وفقًا لإجراءات قانونية ملائمة."

كما أن القضاء الدستوري في العديد من الدول بات يراقب دستورية القوانين من زاوية احترام هذا المبدأ، وفي الجزائر أصدرت المحكمة الدستورية (المجلس الدستوري سابقا) قرارات تبطل بعض النصوص العقابية بسبب عدم التناسب بين الجريمة والعقوبة المنصوص عليها.

إن التناسب يعد محددا للصياغة العقابية، ومن دونه تتحول العقوبات إلى أدوات قمع لا أدوات عدالة"[2].

[1] بوحنية قوي، **الصياغة القانونية بين التشريع والواقع**، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، ط1، 2021، ص 94.

[2] عبد الكريم الطالب، **الشرح العملي لقانون المسطرة الجنائية**، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط3، 2018، ص 65.

المبحث الثاني: دقة ووضوح النص الجزائي كأداة لتحقيق الأمن القانوني

تعد الدقة والوضوح من أهم السمات التي يجب أن تتسم بها النصوص الجزائية، إذ أن أي غموض أو لبس في صياغة النص قد يؤدي إلى نتائج خطيرة، سواء من حيث المساس بمبدأ الشرعية أو من حيث تعريض الأفراد لعقوبات لم تكن متوقعة أو محددة سلفًا. ويبرز ذلك في العديد من القضايا العملية التي شهدتها المحاكم الجزائرية، حيث أدى غموض بعض النصوص إلى تضارب في الأحكام أو حتى إلى بطلان بعض الإجراءات الجنائية.

ففي إحدى القضايا التي نظرتها المحكمة العليا (ملف رقم 1155478، قرار بتاريخ 2023/02/09)، طعن المتهم في قرار المجلس القضائي بدعوى أن القرار اتجه لمناقشة العنف اللاحق بالضحية مستندا إلى الشهادة الطبية، في حين أن التهمة هي السرقة بالعنف، ففصل المجلس بكيفية مبهمة بين العنف والسرقة، مما جعل القرار عرضة للنقض بسبب غموض أسبابه وعدم وضوح التكييف القانوني، وقد أكدت المحكمة العليا أن القرار يكون معيبًا بالتناقض متى نفت الأسباب بعضها بعضًا ولا يعرف أي الأمرين الذي قصده المجلس، وأن مثل هذا الغموض في التسبيب يؤدي إلى بطلان القرار القضائي[1].

وتتجلى أهمية الدقة والوضوح كذلك في تحديد أركان الجريمة والعقوبة، حيث يجب أن يكون النص محددًا في بيان الفعل المجرم، والركن المادي والمعنوي للجريمة، وظروف التشديد أو التخفيف، ونوع العقوبة ومدتها أو مقدارها، فمثلا نصت المادة 263 من قانون العقوبات بوضوح على أركان جريمة الضرب والجرح العمدي، وحددت العقوبة بشكل لا يترك مجالًا للتأويل، وهو ما ساعد في استقرار الاجتهاد القضائي حول هذه الجريمة.

وفي قضايا الشيك بدون رصيد، شهدت المحاكم الجزائرية تضاربًا في تفسير المادة 374 من قانون العقوبات، بسبب عدم وضوح بعض عناصر الجريمة، خاصة فيما يتعلق بنية الساحب وحسن نيته، ما دفع المحكمة العليا إلى إصدار قرارات تفسيرية لتوحيد

[1] المحكمة العليا الجزائرية، ملف رقم 1155478، قرار بتاريخ 2023.02.09

الاجتهاد، كما أن تعديل المادة نفسها لاحقًا جاء ليعالج هذا الغموض ويوضح الأركان بشكل أدق.

ومن جهة أخرى فإن تعدد التعديلات التشريعية المتعاقبة على النصوص الجزائية دون مراجعة شاملة أو تنسيق كافٍ بين مختلف القوانين أدى أحيانًا إلى وجود تناقضات أو تداخل بين النصوص، كما حدث في بعض مواد قانون العقوبات وقانون الوقاية من الفساد، حيث وجدت أفعال مجرّمة في كلا القانونين مع اختلاف في تعريفها أو عقوبتها، ما خلق إشكالات أمام القضاة في تحديد النص الواجب التطبيق، وقد أصدرت المحكمة العليا في إحدى القضايا قرارًا يقضي بتطبيق النص الأصلح للمتهم في حالة التعارض بين نصين جزائيين، استنادًا إلى مبدأ العدالة والإنصاف[1].

المطلب الأول: دور الصياغة التشريعية الجيدة في تحقيق الأمن القانوني والوضوح التشريعي

تلعب الصياغة التشريعية الجيدة للنصوص الجزائية دورا محوريا في تحقيق الأمن القانوني، إذ تضمن وضوح القواعد القانونية واستقرارها، وتمنع التعسف أو التفاوت في تطبيق القانون، فكلما كانت النصوص واضحة ودقيقة، كان الأفراد قادرين على معرفة ما هو محظور وما هو مباح، وأصبح القاضي مقيدا بإرادة المشرع دون أن يتوسع في التفسير أو التأويل، ويعد الأمن القانوني من المبادئ الأساسية التي كرستها الدساتير الحديثة، ويقصد به أن يكون القانون واضحا ومستقرا وقابلا للتوقع، بحيث لا يفاجأ الأفراد بتفسيرات جديدة أو تطبيقات غير متوقعة للنصوص.

[1] حسينة شرون، **الأحكام الموضوعية والإجرائية المستحدثة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته**، مجلة الحقوق والحريات، مجلد 4، ع 2، مارس 2016، ص 204.

وقد أظهرت التجربة الجزائرية أن النصوص الجزائية المحكمة الصياغة ساهمت بشكل فعّال في استقرار الاجتهاد القضائي، وقللت من حالات التضارب في الأحكام، كما عززت ثقة المواطنين في العدالة، ومن الأمثلة التطبيقية، التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات في السنوات الأخيرة، والتي ركزت على توضيح الأفعال المجرّمة وتحديد العقوبات بدقة، ما ساهم في تحقيق قدر أكبر من الأمن القانوني[1].

وفي قضية تتعلق بتطبيق نص جزائي جديد على وقائع سابقة لصدوره، قضت المحكمة العليا بعدم جواز ذلك، وأكدت على ضرورة احترام مبدأ عدم رجعية النصوص، لما لذلك من أثر مباشر على استقرار المراكز القانونية وحماية حقوق الأفراد.

المطلب الثاني: العيوب الشكلية والموضوعية في النصوص الجزائية الجزائرية

رغم الجهود المبذولة لتحسين الصياغة القانونية للنصوص الجزائية، إلا أن الواقع يكشف عن وجود عدد من العيوب والعراقيل التي تعيق تحقيق الأمن القانوني في الجزائر، من أبرز هذه العيوب الغموض في بعض النصوص، أو استخدام مصطلحات غير محددة أو فضفاضة، أو كثرة الإحالات التشريعية دون ضبط دقيق لنطاقها، ما يؤدي إلى تضارب في التطبيق أو إلى بطلان بعض الإجراءات[2].

وقد أفرزت هذه العيوب حالات واقعية أثرت على سير العدالة، مثل تضارب الاجتهادات القضائية في تفسير بعض المواد، أو حتى إفلات بعض الجناة من العقاب بسبب ثغرات الصياغة، ففي قضية تتعلق بجريمة إساءة استعمال السلطة، المنصوص عليها في المادة 135 من قانون العقوبات، اختلفت المحاكم في تحديد المقصود بـ"استعمال السلطة"، وهل يشمل كل تصرف إداري خاطئ أم فقط التصرفات التي تتضمن نية الإضرار

[1] قانون العقوبات الجزائري، المواد 1، 4، 263

[2] سامية رايس، **"مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري"**، مجلة النبراس للدراسات القانونية، ع 8، 2022، ص 43

بالغير، وقد أصدرت المحكمة العليا قرارا يفسر المادة ويشدد على ضرورة وجود قصد جنائي خاص، وهو ما دفع المشرع لاحقًا إلى إعادة صياغة المادة بشكل أوضح في تعديل لاحق[1].

وفي قرار آخر للمحكمة العليا، ملف رقم 1155478 الصادر بتاريخ 2023/02/09، تم نقض قرار مجلس قضائي بسبب غموض أسبابه وتناقضها، حيث لم يتضح ما إذا كان المجلس قد اعتمد على واقعة العنف أو السرقة في تكييف الجريمة، ما جعل القرار عرضة للنقض بسبب عدم وضوح الأساس القانوني للحكم[2].

كما أن تعدد التعديلات التشريعية دون تنسيق بين مختلف القوانين أدى أحيانًا إلى وجود تناقضات أو تداخل بين النصوص، كما حدث في بعض مواد قانون العقوبات وقانون الوقاية من الفساد، حيث وجدت أفعال مجرّمة في كلا القانونين مع اختلاف في تعريفها أو عقوبتها، ما خلق إشكالات أمام القضاة في تحديد النص الواجب التطبيق، ويضاف إلى ذلك ضعف التكوين في تقنيات الصياغة التشريعية لدى بعض المشرعين، ما يؤدي إلى صدور نصوص غير منسجمة أو تفتقر إلى الدقة والوضوح المطلوبين في المجال الجزائي.

وقد دعا الفقهاء إلى ضرورة مراجعة شاملة للنصوص الجزائية وتوحيد المصطلحات والتعاريف، وتعزيز الرقابة البرلمانية والقضائية، وتطوير التكوين المتخصص في مجال الصياغة التشريعية، حتى يتحقق الأمن القانوني وتُحمى الحقوق والحريات في المجتمع الجزائري[3].

---

[1] عبد القادر بن عكنون، "**إشكاليات الصياغة التشريعية للنصوص الجزائية في التشريع الجزائري**"، مجلة القانون والعلوم السياسية، ع 10، 2022، ص 67.

[2] المحكمة العليا الجزائرية، ملف رقم 1155478، قرار بتاريخ 2023.02.09

[3] عبد القادر بن عكنون، المرجع السابق، ص 68.

المطلب الثالث: العراقيل العملية والتقنية في تحقيق الأمن القانوني في ظل النصوص الغامضة

تُعتبر الصياغة القانونية الدقيقة والوضوح المفاهيمي من أهم الشروط التي تؤسس لمبدأ الأمن القانوني، الذي يقتضي تمكين الأفراد من معرفة قواعد السلوك، وتوقع النتائج القانونية المترتبة على أفعالهم، إلا أن الواقع التشريعي خاصة في المجال الجزائي كثيرًا ما يشهد وجود نصوص تفتقر إلى الدقة أو يغلب عليها الغموض، مما يعرقل تطبيق القانون بصورة منصفة، ويضعف من فعاليته ووظيفته الردعية.

فالنصوص الغامضة تعد من أبرز المعوقات العملية التي تواجه تحقيق الأمن القانوني، إذ إن الغموض ينتج حالة من عدم اليقين لدى المخاطبين بالقانون، ويجعلهم غير قادرين على استيعاب نطاق الأفعال المجرّمة، كما يربك القاضي أثناء عملية التفسير، ويفضي إلى اجتهادات قضائية متفاوتة قد تهدد مبدأ المساواة أمام القانون. وفي هذا السياق، يشير محمود جمال الدين زكي إلى أن "الركون إلى عبارات عامة ومطاطة في النصوص الجزائية يخل بالتوازن التشريعي، ويقلل من فعالية النص في تحقيق الردع، كما يعسر على القاضي الوصول إلى العدالة في التطبيق"[1]

كما تزداد حدة الغموض حين يقترن بجملة من العراقيل التقنية والتنظيمية التي تؤثر في صناعة النصوص التشريعية، إذ أن إعداد التشريعات في بعض الأحيان يتم على عجل، دون التروي اللازم، أو تحت ضغط الأحداث والوقائع الظرفية، ما يفضي إلى إنتاج قوانين غير محكمة الصياغة، تفتقر إلى الانسجام الداخلي والتكامل بين مفاهيمها، كما أن بعض النصوص تحرر من قبل جهات غير متخصصة أو لا تملك تكوينًا قانونيا كافيًا في تقنيات الصياغة، وهو ما يسهم في ركاكة النص أو غموض مدلوله.

[1] محمود جمال الدين زكي، **التفسير القضائي للنصوص الجنائية**، دار الفكر الجامعي، مصر، ط2، 2013، ص 112

وتضاف إلى هذه الإشكالات مسألة الترجمة غير الدقيقة للقوانين المستوردة أو المستمدة من أنظمة قانونية أجنبية، حيث لا يراعى في كثير من الأحيان الفارق الثقافي أو النظامي بين المرجع الأجنبي والمنظومة القانونية الوطنية، مما يؤدي إلى اختلالات في المفاهيم والمصطلحات، وفي هذا الصدد يوضح مصطفى بن فريحة أن "الصعوبات التقنية التي تواجه الصياغة القانونية، وعلى رأسها سوء الترجمة، ونقص التكوين القانوني، والاستعجال في التشريع، تعد من بين الأسباب الرئيسية لولادة نصوص غامضة ومعقدة لا تحقق الأمن القانوني"[1].

أما من حيث النتائج العملية فإن النصوص الغامضة تؤدي إلى إرباك في سلوك الأفراد الذين لا يستطيعون تكييف تصرفاتهم بصورة قانونية واضحة، كما تفتح المجال أمام تعسف محتمل في السلطة التقديرية لجهات إنفاذ القانون، إذ يمكن تأويل النصوص بطرق متباينة حسب الظروف والجهات القائمة على التطبيق، وهذا التباين في التفسير يضعف الثقة في المنظومة القانونية ويشوه مبدأ الأمان القانوني.

وتعد هذه الوضعية عائقا حقيقيًا أمام التنمية والاستثمار، خاصة في القطاعات التي تتقاطع مع النصوص الجزائية كالمجال الجبائي أو التجاري أو مكافحة الفساد، حيث يسعى المستثمر أو الفاعل الاقتصادي إلى وضوح المعايير القانونية، ويمكن القول أن "الصياغة الغامضة لا تنتج فقط قوانين غير فعالة، بل تؤسس لحالة من اللاأمن القانوني، ما يجعل من ضرورة الوضوح والدقة التشريعية مطلبا ملحا لا تقنيا فحسب، بل اجتماعيا واقتصاديًا"[2].

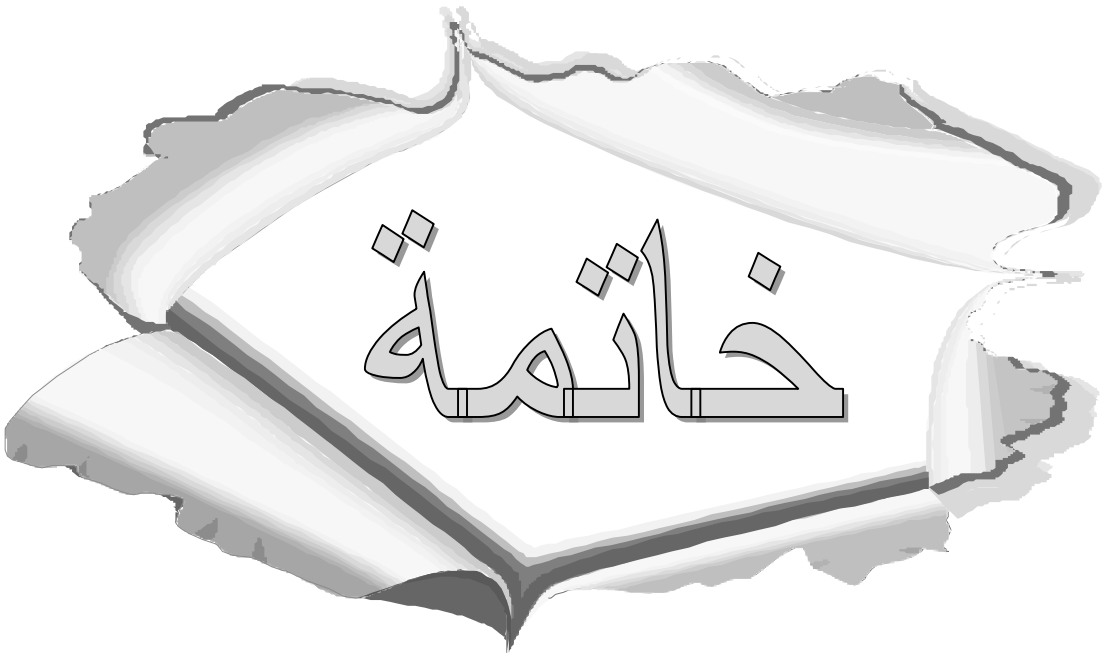
لذلك فإن تجاوز هذه العراقيل يتطلب تأهيل الكوادر القائمة على التشريع، وتحسين آليات التشاور والتنسيق بين الهيئات التشريعية والتنفيذية، فضلا عن مراجعة النصوص

---

[1] بن فريحة مصطفى، **المرشد في تقنيات الصياغة القانونية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2019، ص 145.

[2] بوحنية قوي، **الصياغة القانونية بين التشريع والواقع**، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، ط1، 2021، ص 102

القانونية بشكل دوري، بما يضمن توافقها مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية، ويعزز وضوحها وانسجامها الداخلي


خاتمة

خاتمة:

بعد استعراض وتحليل مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للصياغة القانونية للمادة الجزائية في التشريع الجزائري، يتضح أن هذه الصياغة ليست مجرد عملية تقنية شكلية، بل هي عملية جوهرية تمس صميم العدالة الجنائية، وتنعكس آثارها بشكل مباشر على حماية الحقوق والحريات وضمان الأمن القانوني في المجتمع، فقد أكدت التجربة التشريعية والقضائية في الجزائر أن جودة الصياغة التشريعية للنصوص الجزائية هي الأساس الذي يبنى عليه التطبيق السليم للقانون، وتحقيق الردع العام والخاص، وتكريس مبدأ الشرعية الجنائية الذي يعد الضمانة الأولى لحماية الأفراد من التعسف والاعتباط في التجريم والعقاب.

لقد أظهرت الدراسة أن الصياغة القانونية للنصوص الجزائية في الجزائر تخضع لجملة من المبادئ والضوابط الدستورية والموضوعية، يأتي في مقدمتها مبدأ الشرعية، ومبدأ عدم رجعية النصوص الجزائية، ومبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة، ومبدأ وضوح النص ودقته. كما اتضح أن المشرع الجزائري، رغم سعيه لتطوير المنظومة التشريعية وتحديثها، يواجه تحديات حقيقية تتعلق أحيانًا بالغموض أو التداخل أو التناقض بين النصوص، أو باستعمال مصطلحات فضفاضة تفتح الباب أمام التأويلات المختلفة، وهو ما ظهر جليًا في عدد من القضايا الواقعية التي عرضت على القضاء، حيث أصدرت المحكمة العليا قرارات هامة فسرت فيها النصوص الغامضة أو أبطلت أحكامًا قضائية صدرت استنادًا إلى نصوص غير واضحة أو غير منسجمة مع باقي التشريعات.

كما بينت الدراسة أن تعدد الجهات المشرفة على صناعة النصوص الجزائية، من وزارة العدل، ومجلس الدولة، والبرلمان بغرفتيه، والمحكمة الدستورية، يعد عنصر قوة إذا ما تم التنسيق بينها بشكل فعّال، لكنه قد يكون مصدرًا لبعض الإشكالات إذا غاب التنسيق أو ضعف التكوين في تقنيات الصياغة التشريعية لدى بعض الفاعلين، وقد أفرزت التجربة

الجزائرية حالات واقعية أظهرت أهمية الرقابة الدستورية والقضائية على النصوص الجزائية، وضرورة مراجعتها بشكل دوري لضمان ملاءمتها مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية، ومع الالتزامات الدولية للجزائر في مجال حقوق الإنسان.

وفي ضوء ما سبق، يمكن تلخيص أهم النتائج والتوصيات فيما يلي:

أولاً: أهم النتائج

– تأثير مباشر للصياغة على فعالية التشريع الجزائي، فجودة الصياغة هي العامل المحوري في تحقيق العدالة والردع الجنائي.

– خضوع الصياغة الجزائية لضوابط دستورية وموضوعية، أهمها مبدأ الشرعية، عدم الرجعية، التناسب، والوضوح.

– وجود اختلالات في بعض النصوص الحالية، وتشمل الغموض، التكرار، أو استعمال مصطلحات غير دقيقة، ما ينعكس سلبًا على التطبيق القضائي.

– أهمية الاجتهاد القضائي والرقابة الدستوريةكآلية لتجاوز اختلالات الصياغة وضمان العدالة.

– تعدد الفاعلين في التشريع يشكل تحديًا دون تنسيق فعال، مما يبرز أهمية تعزيز التنسيق والاحترافية في الصياغة.

ثانيًا: أهم التوصيات

– تعزيز التكوين المتخصص في تقنيات الصياغة القانونية

– ضرورة إدماج برامج تدريبية لأعضاء اللجان البرلمانية والمشرعين، مع إشراك الكفاءات الجامعية والقضائية في مراحل إعداد النصوص.

– مراجعة دورية للنصوص الجزائية بهدف رصد مواطن الغموض أو التعارض أو التكرار، والعمل على توحيد المصطلحات والتعاريف القانونية.

– مراعاة التوازن بين حماية النظام العام وضمان الحريات، بتفادي الصياغات الفضفاضة أوغير المحددة التي تفتح الباب أمام التأويل وتحد من الضمانات القانونية.

– تعزيز دور الهيئات الرقابية والتنسيقية، كالمحكمة الدستورية ومجلس الدولة في فحص جودة الصياغة وضمان انسجامها مع المبادئ الدستورية والمعايير الدولية.

– تشجيع التشاور بين الفاعلين في المجال القانوني، من خلال إنشاء آليات دائمة للحوار بين القضاة، المحامين، الأساتذة الجامعيين والجهات التشريعية، ما يسهم في صياغة أكثر شمولية وواقعية.

وفي الأخير فإن الصياغة القانونية الجيدة للمادة الجزائية تظل الضمانة الحقيقية لتحقيق العدالة الجنائية، وبناء الثقة في القانون، وتكريس دولة الحق والمؤسسات، وكلما ارتقى مستوى الصياغة التشريعية كلما كان التشريع أكثر فاعلية وعدالة، وكلما كانت حماية الحقوق والحريات أكثر رسوخًا واستقرارًا في المجتمع الجزائري.


المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع.

قائمة المصادر

01 المادة 1؛ قانون العقوبات الجزائري.

02 المادة 41، دستور الجمهورية الجزائرية.

03 قانون العقوبات الجزائري، المواد 1، 4، 5، 263.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

01 أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية، مصر، ط5، 2017.

02 بلغيث، بسمة منصر نوال، الرقابة القضائية على مبدأ التناسب في الجزاءات التأديبية، مذكرة ماجستير، 2006، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

03 بن فريحة مصطفى، المرشد في تقنيات الصياغة القانونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2019.

04 بوحنية قوي، الصياغة القانونية بين التشريع والواقع، منشورات جامعة ورقلة، الجزائر، ط1، 2021.

05 حسينة شرون، الأحكام الموضوعية والإجرائية المستحدثة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الحقوق والحريات، مجلد 4، ع 2، مارس 2016.

06 دليل إعداد النصوص القانونية، رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 2024.

07 رانية بن صديق، مقال منشور على ResearchGate بعنوان: تقنيات الصياغة في النصوص الجزائية الجزائرية، 2023.

08 رحال سمير، خصوصية صياغة النصوص الجزائية، دار الخلدونية، الجزائر، ط1،

.2020

09 سامية رايس، "مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري"، مجلة النبراس للدراسات القانونية، ع 8، 2022.

10 صالح زروقي، مذكرات حول الصياغة التشريعية في النظام الجزائري، دار الجامعة، الجزائر، ط1، 2021.

11 عبد القادر بن عكنون، "إشكاليات الصياغة التشريعية للنصوص الجزائية في التشريع الجزائري"، مجلة القانون والعلوم السياسية، ع 10، 2022.

12 عبد القادر بورايو، النظرية العامة للقانون الجنائي، دار العلوم للنشر، الجزائر، ط1، 2016.

13 عبد الكريم الطالب، الشرح العملي لقانون المسطرة الجنائية، مطبعة النجاح الجديدة، المغرب، ط3، 2018.

14 عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام الجزء الأول "الجريمة"، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

15 مجلس الدولة الجزائري، "تقرير سنوي حول مراجعة مشاريع القوانين"، 2022.

16 محمد بوجلال، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار هومة، الجزائر، ط2، 2016.

17 محمد جبار، محاضرات في قانون الإجراءات الجزائية، جامعة البليدة 2، 2019.

18 محمود جمال الدين زكي، التفسير القضائي للنصوص الجنائية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط2، 2013.

19 ناشف فريد، محاضرات في الركن الشرعي للجريمة، جامعة البليدة 2، 2022.

ثانياً: المجلات

01 رحال سمير، خصوصية صياغة النصوص الجزائية، مجلة صوت القانون، الجزائر،

مج7، ع 2.

02 سامية رايس، "مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري"، مجلة النبراس للدراسات القانونية، ع 8، 2022.

03 شمام فتيحة، استعمال اللغة العربية في صياغة القواعد القانونية في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر، ع2، 2024.

04 عبد الحميد العربي الشريف، "تضارب النصوص الجزائية في التشريع الجزائري"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 15، 2021

05 مليكة الصالح، الصياغة القانونية في ضوء الاتفاقيات الدولية، مجلة القانون والسياسة، العراق، ع 15، 2020.


الفهرس

شكر وعرفان ..... -
الإهداء ..... -
المقدمة ..... أ

الفصل الأول: الأحكام الشكلية للصياغة القانونية للمادة الجزائية

المبحث الأول: طرق وأساليب صياغة النصوص الجزائية 07
المطلب الأول: الصياغة التقليدية والصياغة الحديثة للنصوص الجزائية 10
الفرع الأول: الصياغة التقليدية للنصوص الجزائية 10
الفرع الثاني: الصياغة الحديثة للنصوص الجزائية 11
المطلب الثاني: الخصائص الشكلية للصياغة القانونية (اللغة، البناء، الأسلوب) 13
الفرع الأول: اللغة القانونية 13
الفرع الثاني: البناء التشريعي 13
الفرع الثالث: الأسلوب الصياغي 14
المطلب الثالث: الفرق بين الصياغة التشريعية واللائحة التنظيمية في المجال الجزائي 15
الفرع الأول: من حيث الجهة المختصة 15
الفرع الثاني: من حيث الشكل والمضمون 16
الفرع الثالث: من حيث القوة القانونية والنطاق 16
المبحث الثاني: الهيئات المشرفة على الصياغة القانونية 18
المطلب الأول: السلطة التشريعية ودورها في إعداد النصوص الجزائية 20
الفرع الأول: اختصاص السلطة التشريعية في المجال الجزائي 20
الفرع الثاني: الرقابة التشريعية على الصياغة القانونية 21
الفرع الثالث: تحديات السلطة التشريعية في إعداد النصوص الجزائية 21
المطلب الثاني: دور الحكومة والوزارات المختصة (وزارة العدل، المديرية العامة للتشريع) 22

الفرع الأول: المبادرة التشريعية للحكومة 22
الفرع الثاني: دور الأمانة العامة للحكومة في تحرير النصوص 22
الفرع الثالث: الهيئات الاستشارية المتخصصة 23
المطلب الثالث: مساهمة الخبراء واللجان الفنية في تطوير النصوص الجزائية 24
الفرع الأول: دور الخبراء في التمكين الفني للصياغة 24
الفرع الثاني: اللجان الفنية ودورها في إعادة صياغة النصوص 25
الفرع الثالث: التكامل بين الحكومة واللجان الفنية 25
الفصل الثاني: الأحكام الموضوعية للصياغة القانونية في المادة الجزائية
المبحث الأول: المبادئ الأساسية التي تحكم صياغة النصوص الجزائية 28
المطلب الأول: مبدأ الشرعية الجنائية 31
الفرع الأول: الأساس القانوني والدستوري لمبدأ الشرعية 31
الفرع الثاني: انعكاسات مبدأ الشرعية على الصياغة الجزائية 32
الفرع الثالث: القيمة الحمائية لمبدأ الشرعية في القانون الجزائري 32
المطلب الثاني: مبدأ الملاءمة في الصياغة الجزائية 31
الفرع الأول: مفهوم مبدأ الملاءمة في الصياغة الجزائية 33
الفرع الثاني: تجليات الملاءمة في مراحل إعداد النص الجزائي 33
الفرع الثالث: العلاقة بين الملاءمة والسياسة الجنائية 34
المطلب الثالث: مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة 35
الفرع الأول: الإطار المفاهيمي لمبدأ التناسب 35
الفرع الثاني: انعكاس مبدأ التناسب على صياغة النصوص الجزائية 35
الفرع الثالث: التناسب كشرط للعدالة الجنائية 36
المبحث الثاني: دقة ووضوح النص الجزائي كأداة لتحقيق الأمن القانوني 37
المطلب الأول: دور الصياغة الجيدة في تحقيق الأمن القانوني والوضوح التشريعي .. 38

المطلب الثاني: العيوب الشكلية والموضوعية في النصوص الجزائية الجزائرية 39
المطلب الثالث: العراقيل العملية والتقنية في تحقيق الأمن القانوني في ظل النصوص الغامضة 41
الخاتمة 45
قائمة المصادر والمراجع 48
الملاحق ..... -

الملخص:

انطوت هذه الدراسة على بيان أهمية الصياغة القانونية كأداة محورية في بناء النظام الجزائي، حيث لا يقتصر دورها على الجانب الشكلي للنصوص القانونية، بل يمتد إلى الجانب الموضوعي الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمبدأ الشرعية الجنائية، إذ يتطلب هذا المبدأ أن تكون الجرائم والعقوبات محددة بنصوص قانونية واضحة ودقيقة لا تحتمل التأويل، حتى لا يترك المجال للقاضي أو رجل السلطة للتوسع أو التضييق في التجريم أو العقاب، وقد تتبعت الدراسة تطور الصياغة القانونية في التشريع الجزائري منذ الاستقلال، مع التركيز على التحولات التي شهدها القانون الجزائي، سواء من حيث استجابة المشرّع للتحولات الاجتماعية والاقتصادية أو من حيث سعيه لتحقيق فعالية النصوص الجزائية وضمان الأمن القانوني.

وتمثلت الدراسة في تحليل العناصر الشكلية للصياغة كطريقة إعداد النصوص، وبنية اللغة القانونية، والأسلوب المعتمد، مع إبراز الفوارق بين الصياغة التشريعية والتنظيمية، فضلا عن تحديد الأدوار التي تلعبها كل من السلطة التشريعية، الحكومة، واللجان المتخصصة في صناعة النصوص. كما تناولت من جهة أخرى، المبادئ الموضوعية التي تحكم الصياغة، وفي مقدمتها مبدأ الشرعية، مبدأ الملاءمة، مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة، ودور هذه المبادئ في توجيه الصياغة نحو نصوص فعالة ومتوازنة.

وسلطت الدراسة الضوء أيضا على الإشكالات التي تعرقل تحقيق الأمن القانوني نتيجة الصياغة الغامضة أو المتناقضة، حيث يتسبب ذلك في تعدد الاجتهادات القضائية، وتباين التطبيقات العملية، ما قد يؤدي في بعض الحالات إلى المساس بحقوق الأفراد أو إفلات الجناة من العقاب، كما أبرزت الدراسة أوجه الخلل الناتجة عن التعديلات التشريعية غير المتناسقة، وغياب المراجعة الشاملة للنصوص، مما يؤدي إلى تكرار التجريم أو التعارض بين النصوص القانونية.

وخلصت الدراسة إلى أن تحسين الصياغة القانونية للنصوص الجزائية لا يتحقق إلا عبر تدعيم التكوين في مجال الصياغة، وتوسيع الاستشارة مع الخبراء القانونيين، وضمان التنسيق بين الجهات المعنية بالتشريع، مع الحرص على الالتزام بالضوابط الدستورية والمعايير الدولية ذات الصلة، وقد هدفت الدراسة في مجملها إلى تقييم مدى توافق الصياغة الجزائية في التشريع الجزائري مع متطلبات الدولة القانونية الحديثة، وإبراز دورها في تعزيز الحماية الجنائية للحقوق والحريات الأساسية.

Summary:

This study focused on highlighting the importance of legal drafting as a central tool in shaping the criminal justice system. Its role goes beyond the formal aspects of legal texts to encompass their substantive dimension, which is closely tied to the principle of legality in criminal law. This principle requires that crimes and penalties be clearly and precisely defined in legal provisions that leave no room for ambiguity or broad interpretation, thus preventing judges or law enforcement authorities from expanding or restricting the scope of criminalization or punishment beyond the will of the legislator. The study traced the evolution of legal drafting in Algerian legislation since independence, with a particular focus on developments in criminal law and the legislator's effort to respond to social and economic changes and to ensure the effectiveness of criminal provisions and the reinforcement of legal security.

The study analyzed the formal elements of legal drafting, such as methods of text formulation, the structure of legal language, and drafting style. It also examined the differences between legislative and regulatory drafting and defined the roles played by the legislative authority, the government, and specialized committees in drafting laws. On another front, the study addressed the substantive principles that guide criminal drafting—most notably the principles of legality, appropriateness, and proportionality between the offense and the penalty—and how these principles shape the development of effective and balanced criminal norms.

Moreover, the study highlighted the challenges that hinder legal security due to ambiguous or conflicting provisions, which often lead to inconsistent judicial interpretations and uneven application. In some instances, this can result in the infringement of individual rights or even the escape of offenders from punishment. The study also pointed out the dysfunctions caused by unsystematic legislative amendments and the lack of comprehensive reviews of legal texts, leading to duplicated criminalization or contradictions within the law.

The study concluded that improving the legal drafting of criminal provisions can only be achieved by strengthening training in legislative techniques, expanding consultation with legal experts, and ensuring coordination among the institutions involved in lawmaking. It also stressed the importance of adhering to constitutional requirements and relevant international standards. Overall, the study aimed to evaluate the extent to which criminal legal drafting in Algerian legislation aligns with the foundations of the modern rule-of-law state and enhances the criminal protection of fundamental rights and freedoms.


تم بحمد الله